جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية

الفرع: تاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم تسلسل المذكرة:

إعداد الطالبتان:

جغلاف نعيمة/نوى زهية

يوم:

النفط في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

دراسة تاريخية

لجنة المناقشة

صدراته فضيلة	جامعة محمد خيضر	بسكرة	رئيسا
حاجي فاتح	جامعة محمد خيضر	بسكرة	مشرفا
صادق عبد المالك	جامعة محمد خيضر	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية":2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية، ومن أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة وكان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعاد لي (أبي الموقر)

وإلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة (أمي الغالية)

شكر وعرفان

بفضل الله ومعونته، تم إنجاز هذا العمل الذي أسأل الله بأسماءه الحسنى أن يجعله علما نافعا وخالصا لوجه الكريم، وفي هذا الصدد أتقدم بجزيل الشكر هذا العمل، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الموقر حاجي فاتح الذي كان بمثابة المرشد لنا ورافقنا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة.

مقدمة

مقدمة

البنية الجيولوجية للوطن العربي سمحت بوجود ثروات طبيعية كثيرة، من أهمها النفط، ومع تزايد الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمحروقات، خلال القرن العشرين، زادت أهمية الوطن العربي، فالنفط هو محرك الاقتصاد، وعِمَادُ الحياة العصرية، ومصدر سيولة مالية ضخمة.

فمعظم الدول العربية دول نفطية – ولو بدرجات متفاوتة – وهي مجتمعة تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، وتستحوذ على نسب كبيرة من الإنتاج والتصدير، وتأتي الدول العربية الآسيوية في الصدارة خاصة الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية بالإضافة إلى العراق.

ومنذ اكتشاف النفط في الوطن العربي، والدول الغربية تسعى للسيطرة عليه، لأنها بذلك تسيطر على أكبر مورد وفير ومهم، يسمح لها بالسيطرة وتوجيه الاقتصاد العالمي. ومن أولى هذه الدول الغربية نجد الدولة البريطانية، التي تدخلت في مجال النفط عن طريق استخدامها للشركات النفطية حيث سعت الى الحصول على الامتيازات في الدول العربية النفطية، وبعد الحرب العالمية الثانية زادت أعمال هذه الشركات وتطورت، وزاحمتها دول غربية أخرى، سعت للحصول على النفط العربي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تداخلت مصالحها مع مصالح بريطانيا في البلاد العربية، الامر الذي دفع الى تسويات بين الدول العربية من جهة والشركات النفطية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

. الإشكالية:

فيما تمثلت تطورات النفط وما هي علاقته بالتحولات والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الوطن العربي خلال النصف الثاني من القرن العشريين؟

وفي سياق هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

– ما علاقة الاكتشافات النفطية بنشاط الشركات الأجنبية؟

– ما هي أهم التطورات التي عرفها القطاع النفطي، وماهي علاقة هذه التطورات بالتطورات السياسية في الوطن العربي والعالم.

– ما حجم عوائد النفط، ما ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية؟

– **أسباب اختيار الموضوع:**

– الرغبة في دراسة موضوع النفط في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

– التعرف على مكانة النفط العربي في الاقتصاد العالمي والصناعات النفطية، وتطور انتاجه.

– إبراز المكانة الهامة للنفط في الوطن العربي فبالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث السابقة التي تعرضت لموضوع النفط لكن لا يزال هذا الموضوع يستقطب الدارسين.

– **أهداف البحث:**

–التعرف على النفط العربي ومكانته على المستوى العالمي، ومدى تأثيره على الاقتصاد.

– التعرف على مناطق الإنتاج في البلاد العربية.

– إبراز أهم المناطق التي تستحوذ على النفط العربي.

– رصد الإمكانيات النفطية العربية وعوائدها الاقتصادية.

– **أهمية الموضوع:**

– أهمية موضوع النفط العربي تأتي من أهمية النفط في المعادلة الاقتصادية، على الصعيد الداخلي لأنة يشكل مصدرا هاما للدخل وعلى الصعيد الدولي لما للنفط من أهمية إقتصادية وإستراتيجية.

– يعتبر النفط أهم عنصر في المعادلة الاقتصادية.

– معرفة الدور الذي يلعبه النفط العربي في اقتصاد الدول العربية.

- المنهج المتبع:

إرتكزنا على المنهج التاريخي، من أجل رصد التحولات الحاصلة في القطاع النفطي في البلاد العربية.

. خطة البحث:

تم تقسيم الموضوع الذي يحمل عنوان النفط في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين الي مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة والمدعم بملاحق، حيث تم التناول في الفصل الأول المعنون اكتشاف النفط وبداية استغلاله في البلاد العربية، الاكتشافات الأولى للنفط العربي ودور الشركات الغربية في اكتشاف النفط العربي، وبدايات استخراجه، وخصائص النفط العربي وأهميته.

اما الفصل الثاني تم التطرق فيه الى تطور الصناعة النفطية في البلاد العربية ودراسة طبيعة علاقة الإنتاج بين البلدان العربية والشركات النفطية الكبرى ثم تم التطرق إلى مرحلة التأميمات واستعادة السيادة على الثروات وتطور الاستثمارات في القطاع النفطي العربي

أما الفصل الثالث تم التطرق فيه الى عائدات القطاع النفطي وانعكاساتها على البلاد العربية، حيث تم التطرق فيه إلى تطور الإنتاج، الأسعار المداخيل النفطية وكذلك العائدات النفطية ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية ثم تم التناول في النهاية الى الصراعات والحروب المرتبطة بالنفط في الوطن العربي أما أهم المراجع المعتمدة في إنجازهذا البحث فتمثلت في: حافظ برجاس في كتابه الصراع الدولي على النفط العربي، هاني حبيب في كتابه النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات ،محمد حسنين هيكل في كتابه حرب الخليج أوهام القوة والنصر، محمد النحال في كتابه حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي بالاضافه إحصائيات منظمة الأوبك المراجع الاجنبية.

- **الصعوبات:**

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث والتي تمثلت في:

- صعوبة الإحاطة بكل جوانب الموضوع
- ضيق الوقت
- تضارب في إحصائيات المقدمة بين الهيأت الوطنية والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك ومنظمة الأقطار المصدرة من النفط الأوابك.

الفصل الأول:

اكتشاف النفط وبداية استغلاله في البلاد العربية

أولا: الاكتشافات الأولى للنفط العربي.

ثانيا: دور الشركات الغربية في اكتشاف النفط العربي وبدايات استخراجه.

ثالثا: خصائص النفط العربي وأهميته.

أولا: الاكتشافات الأولى للنفط العربي

1- اكتشاف النفط في البلدان العربية الآسيوية:

1-1- إكتشاف النفط في العراق: بدأت عمليات التنقيب عن النفط في العراق عام 1925 من طرف شركة البترول التركية وهي شركة إنجليزية، حيث منحت الامتياز الأول لإستغلال البترول لمدة خمسة وسبعون سنة، كما تمكنت شركتان فرعيتان لها وهما شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة من الحصول على الامتيازات الثلاثة على كافة الأراضي العراقية[1].

عملت شركة النفط التركية التي (استبدل اسمها وسميت شركة نفط العراق) عام 1927 بحملة حفر الآبار، وتفجر النفط بوفرة استثنائية في بابا كركر قرب كركوك في7 أكتوبر 1927 وبلغ إنتاجها في ذلك العام 338 ألف برميل، والنفط العراقي لم يعرف الإنتاج التجاري إلا عام 1934، حيث بدأ النفط تدفقه نحو التصدير بعد بناء خطين من خطوط الأنابيب، تم إنشاؤهما من كركوك الى ميناءين على بحر المتوسط وهما حيفا وطرابلس[2].

وأكتشف حقل الزبير سنة 1938، وفي سنة 1957 اكتشف أكبر حقل في العراق هو حقل الرميلة الذي احتوى هذا الحقل على 26 مليار برميل، وهي ضعف الكمية التي أحتوها أكبر حقل في أمريكا الشمالية (prudhoe bay) في ألاسكا، وبعد 20 سنة من ذلك وتحديدا في عام 1977 اكتشف حقل مجنون، وهو حقل كبير يحتوى على كمية بترولية تقدر بحوالي عشرون ملياربرميل[3] يشرف على استخراج البترول في العراق أربع شركات أهمها شركة البترول العراقية، التي وزعت أسهمها بين الشركة الإنجليزية الإيرانية و شركة

[1] عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي (نفط، تنمية حرب التدمير، أفاق 1950 -2010)، تر محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز، لبنان، 1995، ص13.

[2] عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، إمارات،2008، ص 20.

[3] كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترعدنان عباس علي، عالم المعرفة العدد 307، الكويت،2004، ص 63.

ستاندرد أويل (OILSTANIDARD) وسكوني فاكوم(SOCONY-VACUUM والتي سميت لاحقا موبيل تمتلك 23,75% وشركة شل الهولندية والشركة الفرنسية للبترول23,75 بعدما كان حكرا لشركة نفط العراق (IPC) بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت الضغط البريطاني وتقاسمت حصصها لشركات غربية هي شركة البترول البريطانية (برتش بتروليوم BP) وشركة شل الملكية الهولندية(OIL SHELL) ومجموعة أمريكية (نيوجرسي ستاندرد أويل وسكوني وفاكوم لكل واحدة منها تمتلك 23,75 % وكما كانت 5%من نصيب رجل الأعمال الأرميني كالوست كولبنكيان (CALOUST GULBONKRAN)[1].

1-2- اكتشاف النفط في البحرين:

تم اكتشاف النفط في البحرين في ماي 1932، وأول حقل بترولي تم إكتشافه في منطقة عوالي، من طرف الشركة الأمريكية ستاندرد أويل أوف كالفورنيا (standard oïl of Californie)، والتي مُنحت إمتياز التنقيب عن النفط في جميع أراضي البحرين، وبذلك كانت البحرين أول امارة في شرق الجزيرة العربية يتم اكتشاف النفط بها، فأول انتاجها للبترول كان عام 1933 بإنتاج قدره 81 الف برميل سنويا وفي عام 1934 وقعت اتفاقية بين شركة بابكو BACO وبين شيخ البحرين بهدف تحديد العلاقة بين الطرفين[2]، فمنذ اكتشاف النفط بدأت شركة بابكو (شركة نفط بحرين) بتصدير منتجاتها النفطية بدء من عام 1934، وبدأت أنشطة التكرير و كانت شركة بابكو مملوكة بالكامل من قبل الحكومة وتعكف الشركة على تنفيذ نطاقات واسعة من الأنشطة المرتبطة بالطاقة، لا سيما تكرير

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنظمة في ظل الاحتلال الأمريكي، مركز العراق للدراسات (د، ب) 2007، 12.

[2] محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ط2، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية الكويت 1998ص327.

وتوزيع المنتجات النفطية إلى جانب بيع وتصدير النفط الخام[1]، ويقدر الاحتياطي المؤكد بالبحرين عام 1947 بـ 280 مليون برميل، وفي سنة 1948 ارتفع إنتاج البحرين وبلغ عشرة ملايين و 915 ألف برميل أخرجت من 66 بئرا[2].

1-3- اكتشاف النفط في السعودية:

يرتبط اكتشاف النفط بعدة محاولات سابقة، وكان البريطانيون هم أول من قاموا بالتنقيب في الجهة الشرقية من المملكة، حيث تولت الشركة البريطانية (the eastern general) التنقيب عن البترول في المملكة.

بعد ان مُنحت امتياز التنقيب عام 1929 مقابل أن تدفع الشركة للحكومة مبلغا قدره ألفي جنيه إسترليني سنويا، ولم تسفر محاولاتها عن نتيجة، اعتذرت عن مواصلة التنقيب، وزار الأمير فيصل لندن في أواخر عام 1923، وحاول اقناع الشركة بإعادة التنقيب، ولكنها رفضت، ليأسها من إحراز نتائج مثمرة، وكانت بريطانيا أول الدول التي عرضت عليها الحكومة السعودية منحها امتيازاً للبحث والتنقيب عن البترول في أراضيها، إلا أنها كانت عن قناعة بعدم جدوى التنقيب عن النفط في تلك البلاد.

وفي عام 1932 قام المهندس الأمريكي تويتشيل كارل k-Twitchll بزيارة للمملكة، والتقي مع الملك عبد العزيز وأنباءه بإمكانية وجود البترول خاصة بعد ظهور نتيجة الحفر القائم في البحرين، لتشابه جيولوجي بين أرضيها[3]ونتيجة لذلك وبناء على طلب ابن سعود، أخذ تويتشيل يحاول إيجاد شركة مناسبة للتنقيب عن النفط في السعودية، وقد وافقت شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا the standard comparmy California على اقتراحات

[1] حاتم القريش، اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، 2020، ص14.

[2] يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول دار المعارف، مصر،1950، ص126.

[3] ملكه بكر الطيار، التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي الأوروبي باريس، 1997، ص 57.

توتيشيل وفي مارس 1933 أرسلت ممثلها لويد هاملتون Hamilton إلى جدّة برفقة توتيشيل للتفاوض مع المسؤولين السعوديين بشأن الامتياز النفطي، وفي 29 ماي 1933 حصلت شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا على امتياز نفطي شمل مساحة 360 ألف و720 كلم^2، فضلا عن منحها حقوق الأفضلية للحصول على امتيازات نفطية أخرى في سعودية[1] وتم اكتشاف حقل الدمام 1938، حيث تدفق النفط بكميات هائلة بلغت 100ألف برميل يوميا[2].

وبعد ذلك بدء الانتاج وجرى تغير صيغة الامتياز، حيث تمكنت من الانضمام إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا بعض الشركات الأمريكية الأخرى، ونشأ عن هذا التعديل تأسيس شركة أرامكو العربية الأمريكية المعروفة بهذا الاسم حتى اليوم، وأهم الحقول المكتشفة حقل غوار عام 1948، الذي يعتبر أكبر حقل بترولي في العالم، وحقل سفانيا أكبر حقل مغمور في العالم، مما حقق لسعودية إحتياط يفوق ربع الاحتياطي العالمي[3]، وحقل أبقيق يقع شرق جزيرة العرب تم إكتشافه عام 1940 تبلغ مساحة 56 كلم^2 طولا و8 كلم^2 عرضا وينتج هذا الحقل 300 ألف برميل يوميا، واكتشاف حقل الشيبة الذي يقع جنوب شرق المملكة في صحراء الربع الخالي في سنة 1975، ويبلغ إنتاجه 600 ألف برميل يوميا، وتم اكتشاف حقل الخفجي عام 1961، ويبلغ إنتاجه 300 ألف برميل، حقل المرجانا تم اكتشافه عام 1967 وبلغ انتاجه 400 ألف برميل يوميا[4].

[1] محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية الأمريكية (1964–1975) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،2002 ص 57.

[2] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار السلام، سوريا، 2010 ص 59.

[3] المرجع نفسه، ص 59.

[4] احمد إبراهيم شاكر زيادة، مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط (دراسة جغرافية التنمية)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2006، ص 26.

1-4- اكتشاف النفط في الكويت:

حثت أعمال التنقيب عن النفط في البحرين أمير الكويت لدفع شركتي أنكلو ارانيان وغولف للبحث عن النفط في بلاده والحصول على إمتياز نفطي وسجل التنافس بين شركة الأنكلو أرانيان البريطانية وغولف مستندة إلى قوة أمريكا، وتأثيرها السياسي وأنكلويرانيان مدعومة بقوة بريطانيا، ونفوذها مما أدى إلى توازن القوتين الأمريكية والبريطانية ومناصفة بين شركتي الأنكلوايرانيان الإنجليزية الإيرانية، وغولف الأمريكية، وقام بإنشاء شركة مشتركة بينهما باسم شركة النفط الكويت عام 1933 وكفلت الحكومة البريطانية الهيمنة الفعلية البريطانية على توسع في الكويت باستثمار النفط، رغم حصة غولف بلغت 50% وتوصلت شركة النفط الكويت إلى اتفاقية وقعت في 22 ديسمبر 1934، حصلت بموجبها على امتياز التنقيب عن النفط[1]، تعد الكويت من بين أكبر منتجي النفط في الدول العربية، ويعود إكتشاف أول حقل نفطي في الكويت بعد مسح جيولوجي للمنطقة أجرته شركة نفط الكويت، وبناء على تقرير فني لكوكس ورودس، تحولت الأنظار إلى منطقة برقان، وتم إجراء عمليات حفر فيه عام 1937، ومطلع 1938 وفي 22 فيفري 1938 تم إكتشاف حقل برقان، وكان أول إكتشاف، وتبين أن النفط المكتشف موجود تحت ضغط، وبكميات هائلة فجرت معها رأس البئر بقوة، ولم يكن بالإمكان السيطرة عليها، ولأن النفط كان يتدفق بقوة فرض البحث عن وسائل أخرى لوقف التدفق، وقام كامبل رئيس الحسابات في الشركة بسد البئر الذي بلغ عمقه 60 متر بالخشب بصورة مؤقتة[2].

[1] هاني حبيب، النفط استراتيجيا وامنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة مطبوعات للتنويع والنشر، بيروت، 2006، ص82.

[2] حاتم قريشي، مرجع سابق، ص15.

وصل الحفر إلى عمق 3275 متر، حيث أكتشف أبار في منطقة وهي من أغنى حقول العالم[1].

واحتياط البترول الذي ثبت وجوده في الكويت على عمق ألف متر/1كم وقد تم اكتشاف بعض حقول البترول من بينها:

- **حقل بحرة:** بدأ الحفر به في عام 1936 و1937 ويقع على شاطئ شمال خليج كويت.

- **حقل البرقان:** يقع على بعد 37 كلم^2 جنوب خليج كويت طوله 27 كلم^2 وعرضه 18 كلم^2 ومعظم البترول المصدرمن هذا الحقل، واحتياطه (نحو 60 مليون برميل) وفي سبتمبر 1958 بلغ إحتياط الكويت أكثر من ثلاثة ألاف مليون برميل وينتج بمعدل سبعة ألاف برميل يوميا.

- **حقل مقوع:** بدأ الحفر به عام 1951 واكتشف عام 1952 وهو امتداد لحقل برقان.

- **حقل الأحمدي:** وقد بدأ الحفر به عام 1953.

- **حقل الروضتين:** بدأ الحفر به في سبتمبر 1954 وأكتشف النفط عام 1955 يقع على بعد 55 كلم^2 شمال مدينة كويت بلغ إنتاجه 300 ألف برميل.

- **حقل صبرية:** بدأ الحفر به عام 1955 وعثر على البترول عام 1957 ويقع على بعد 18كلم^2، إلى جنوب الشرقي من حقل الروضتين^2، وتأتي الكويت في المرتبة الثانية في العالم الرأسمالي بأهمية الإحتياطات البترولية المسجلة فيها، ويقول لونكيسي: إختصاصي سوفياتي بشؤون البترول تزيد الإحتياطات المكتشفة في الكويت عن 50%، من احتياطات البترول في أمريكا الجنوبية، وتزيد بكثير من احتياطات إيران والسعودية والعراق فحسب

[1] سمير شما، بترول الكويت حاضره ومستقبلة، ج1، مطابع ابن زيدون دمشق ،1959، ص37.

[2] مرجع نفسه، ص ص 38.37.

معلومات 1951، يوجد في الكويت مليار طن من البترول، أي 15% من الاحتياطات العالمية في البلدان الرأسمالية ويتجمع هذه المليارات من الأطنان في إستثمارة برغان وحدها الواقعة في الطرف الجنوبي من الإمارة[1] .

1-5- إكتشاف النفط في قطر:

تعتبر قطر من الإمارات العربية الغنية بالبترول، وقد بدأت أعمال التنقيب على النفط وتم اكتشاف اول حقل نفطي عام 1938، وقد عرف باسم الدخان، حيث تولت الشركة الأنجلو إيرانية إستخراجه.

كما تم اكتشاف ثلاثة حقول كبيرة في المناطق البحرية[2]، لكن الإنتاج لم يبدأ إلا في عام 1949، وحصلت شركة البترول البريطانية المعروف بشركة ديفلوبمانت بتروليوم قطر كمباني على إمتياز لمدة سبعون سنة، من الشيخ عبد الله بن قاسم شيخ الإمارة، و رأسمال هذه الشركة موزع على الصورة التالية: شركة الأنجلو الإيرانية 23,75% الشركة الفرنسية للبترول23,75% رويال دتش شل ROYAL RUTCHCHELL 23,75% ستاندرد أويل واسكوني فاكوم 23,75% كولينكيان 5% والكتل البترولية المسيطرة على شركة بترول العراق، هي نفسها تسيطر على قطر، وفي عام 1952 بلع إنتاج قطر ثلاثة ملايين و700 ألف من بترول، وقد أرتفعت الكمية عام 1953 وبلغت في مدة ستة أشهر مليونين و170 ألف طن[3]، وبلغ الإنتاج مقدار 4,21 مليون طن في 1977 بعد ان كان ثمانية ملايين طن 1958.[4]

[1] يوسف خطار الحلو نفطنا السليب، دار الفكر الجديد، (د. ب) ،1954، ص ص 23،24.

[2] حاتم قريشي، مرجع سابق، ص15.

[3] يوسف خطار حلو، مرجع سابق، ص 27.

[4] عبد الرحمن حميدة، جغرافية الوطن العربي، ط 2، دار الفكر المعاصر، بيروت،1997، ص 378.

1-6 - اكتشاف النفط في الامارات العربية المتحدة:

بدأت عمليات التنقيب عن النفط في إمارة أبو ظبي في عام 1939، حينما منح حاكم الإمارة، الشيخ شخبوط بن سلطان، امتيازا مدته 75 عاما للتنقيب عن النفط وإنتاجه لشركة تطوير البترول المحدودة، وهي إحدى الشركات المتفرعة عن شركة نفط العراق وتغير إسم الشركة في عام 1962 إلى شركة بترول أبو ظبي المحدودة (ADPC)، وكانت أسهم ملكية هذه الشركة موزعه على النحو التالي 23,75% لكل من شركتي بتريتش بتروليوم (PB) ومجموعة رويال دوتش 23,75%/ شل وشركة البترول الفرنسية 23,75، وشركتي ستاندرد أويل أوف بنوجيرسي وموبيل أويل معا 23,75 وشركة بارتكس فلها 5%[1]. وتم إكتشاف النفط أول مرة في أبو ظبي عام 1947، حيث تمكنت شركة نفط العراق من التنقيب والبحث عن النفط في المناطق الواقعة داخل أبو ظبي، أما الناطق المغمورة بالمياه، فقد حصلت شركة أبو ظبي للمناطق البحرية على ثلثي أسهمها، مع شركة البترول البريطانية والثلث الأخر للشركة الفرنسية[2] ففي الإمارات العربية المتحدة تكاد أن تكون أبوظبي الإمارة الوحيدة ذات مورد بترولي مهم في عام 1954 أكتشف أول حقل بترولي كبير، وهو حقل الباب الذي يحتوي على ما يقارب 8 مليارات برميل وعام 1964 تحقق أكبر إكتشاف ، وتم العثور على حقل الزاكوم المحتوي على 22 مليار برميل[3]، وحقل بوحص الذي يقع على مسافة 80 كم إلى جنوب الغربي من حقل الباب حوالي 160كم، تم اكتشافه عام 1962 يبلغ طوله 35 كم^2 وعرضه 19 كم^2، وفي عام 1974 بلغ إنتاج هذا الحقل خمسة ألاف برميل يوميا من37 بئر منتجة يتروح انتاجها بين ستة ألآف و500 برميل يوميا، حقل عصب يقع على مسافة 225 كم جنوب مدينة أبوظبي، تم اكتشافه عام 1965، وبدأ إنتاجه أوائل 1974

[1] عاطف سليمان. مرجع سابق ص33.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتب، جامعة الموصل، 1971، ص 175.

[3] كولن كامبيل، وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

بمعدل إنتاج 460 ألف برميل يوميا من 28 بئر منتجة وبلغ طوله حوالي 25 كم^2 وعرضه 10 كم^2 وينتج نفط من النوعية الجيدة[1].

1-7- اكتشاف النفط في المنطقة المحايدة بين السعوية والكويت:

تقع المنطقة المحايدة في الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت وقد أُتفق على أن تقسم بالتساوي بين الدولتين، ومنح إمتياز التنقيب عن النفط لكل دولة في حصتها لمن تشاء[2]، وقد حصلت شركة أمريكية وهي شركة الزيت الأمريكية المستقلة (The American independenoil) المعروفة باسم (AMINAIL) أمينويل على إمتياز خاص بحصة الكويت والبحث على البترول في مساحة قدرها 8851 كلم^2 لمدة ستون عاما، وبدأت أعمال التنقيب في أواخر عام 1949، وبموجب هذا الاتفاق دفعت شركة الكويت 57 مليون دولار عند توقيع عقد الامتياز على أن تدفع الشركة الى الحكومة الكويتية عند تصدير 625 ألف دولار سنويا فضلا عن دولارين ونصف عن كل طن معد للتصدير، وقد تعهدت الشركة بإنشاء مستشفى للأمراض الصدرية مزود بما يلتزم من أطباء و معدات كما تعهدت بتعبيد طريق وإقامة معمل التكريرالنفط وإن تساهم بنشر التعليم بين أبناء الإمارة[3] بينما كان الامتياز العائد لحصة السعودية من نصيب شركة جيتى بترول Getty petrofum، وفي سنة 1953 اكتشف النفط في بئر وبوفرة ثم توالى بعد ذلك عدد من الاكتشافات الأخرى[4].

1-8- اكتشاف النفط في عُمَان:

تعد أول محاولة تنقيب عن النفط جادة في عُمان هي تلك التي قام بها جورج ليز (less) وهو جيولوجي يعمل لحساب شركة دراسي للتنقيب والذي شارك في عدد من

[1] عاطف سليمان، مرجع سابق، ص 35.

[2] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص62.

[3] أمين شاكر، واخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، دس، ص75.

[4] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 62.

الرحالات الإستكشافية في عدد من دول الجزيرة العربية ، وفي عام 1915 قاد بعثة الاجراء مسح في عمان والساحل الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية حتى محافظة ظفار، وكان برفقة الجيولوجي كي واشنطن جراي (k washington gray)، وعالم النبات هندي جوزيف فرناديز (Josef fernandes) والحاج عبد الله ويليامسيون (haj abdull williamson) بوصفه ممثلا سياسيا لهم، إلا أنها أخفقت في إكتشاف النفط وعبر ارنولد ويلسون(arnold wrison) رئيس مجلس إدارة دراسي عام 1926 عن النظرة التشاؤمية بقوله "يبدوا أن الجزيرة العربية خالية من أي احتمالات نفطية"[1]، وفي 24 جويلية حصلت شركة الإمتيازات البترولية المحدودة وهي إحدى الشركات في مجموعة شركات نفط العراق علي إمتياز التنقيب عن النفط، وتم تحويل الإمتياز فيما بعد إلى شركة نفط عُمان وظفار المحدودة، ثم قامت هذه الشركة سيتي سيرفسيز (citiec seruice)، وفي عام 1952 تغير إسم شركة نفط عُمان وظفار إلى شركة نفط عُمان وظفار المحدودة ثم قامت هذه الشركة عام 1952 تغير اسم شركة نفط عمان وظفار الى شركة تنمية النفط عمان، وفي عام 1955 حفرت شركة سيتي سيرفسيز أول بئر إستكشافية في منطقة الدكل غير أنه لم يكن ذا جدوى تجارية ونوعيته لم تكن مطلوبة في الأسواق العالمية للنفط، كما قامت شركة تنمية نفط عمان بحفر أول بئر إستكشافية لها عام 1956 وهي بئر فهودا[2]، حيث ظلت سلطنة عمان حتى منتصف عقد الستنيات من القرن العشرين محدودة التطور مقارنة بالدول المنتجة للنفط في بلدان المشرق اذ تأخرت كدولة منتجة ومصدرة حتى عمليات التنقيب استغرقت وقتا طويلا وبدء الإكتشاف كان سنة 1962 عندما قامت شركة تنمية نفط عمان (petroleum pevelomentomon).

[1] جميلة بنت عبد الله بن سعيد، شركات النفط الأجنبية في عمان وامتيازها (1945-1967)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة السلطان، قابوس عمان 2011، ص ص 62،63.

[2] حاتم قريشي، مرجع سابق، ص17.

وحفر بئر ناصح وبعدما جرى التنقيب في منطقة الفهود، وأستخرج النفط منه عام 1964 بكميات تجارية، وبدأت التحضيرات لعملية الإنتاج، وكلفت الشركة الأمريكية في عام 1966الإنشاء خط الأنابيب النفط في السلطنة ليتم ضخ النفط من حقل الفهود إلى ميناءالنحل[1].

1-9- اكتشاف النفط في فلسطين:

يعود الإهتمام بالبترول في فلسطين الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حينما كانت فلسطين جزء من الإمبراطورية العثمانية.

وفي 3 فيفري 1914 حصل ثلاثة مواطنين عثمانيين، هم إسماعيل حقى الحسيني، سليمان ناصيف، وشارل أيوب من الحكومة العثمانية على رخص التنقيب عن البترول والمعادن، إلا أن أصحاب هذه الرخص قاموا بتحويلها بعد ذلك إلى بميس w.e.Bonis واوسكار جتكار oscar gunhel وكيلي شركة ستاندرد أوف نيويورك، وفي ماي 1914 حصلت شركة ستاندرد من الحكومة العثمانية على 11 رخصة للتنقيب عن البترول في المناطق المجاورة لبئرالسبع، وقامت الشركة ببعض التحركات التمهيدية، فقررت أن تبدأ الحفر قرب كرنب، وبعد أن إحتلت القوات البريطانية فلسطين استئناف الشركة عمليات التنقيب، وفي عام 1938 أصدرت حكومة الإنتداب عن فلسطين قانوناً للبترول في الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين (الملحق رقم 1 للعدد رقم 793 الصادر في 7 جويلية 1938) وطبقا لهذا القانون يحق لحامل الرخصة التنقيب الذي ينجح في اكتشاف البترول بكميات تجارية يحصل على امتياز استثمار مدته ثلاثون سنة[2].

[1] أمينة راشد فرحان السعيدي، المرجع السابق، ص8.

[2] عاطف سليمان، إسرائيل والنفط، دراسات فلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ص 27-37.

حصلت شركة نفط العراق على إمتياز التنقيب وقامت ببعض عمليات الحفر وإكتشاف البترول عام 1947 وقامت بحفر بئرين هما (حليقات وكرنب)، وعند إعلان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948 لم يكن قد حقق إكتشاف البترول بكميات تجارية في فلسطين سواء في الأجزاء المحتلة أو في الأجزاء الأخرى فقد منحت الحكومة الانتداب مجموعة رخص التنقيب، منها شركة نفط العراق، والشركات المتفرعة عنها باطلة، وكأنها لم تكن، كما عملت إسرائيل على اجتذاب الشركات الغربية لا سيما الشركات الأمريكية والأوروبية للقدوم الى فلسطين، والعمل على الكشف عن الإمكانيات البترولية وتطويرها[1].

1-10- اكتشاف النفط في سوريا:

حصلت شركة نفط العراق على إمتياز التنقيب عن النفط في سوريا، أثناء الانتداب الفرنسي وفي سنة 1955، عرفت سوريا مغامرا أمريكيا من أصل سوري يدعى "منهل" إستطاع الحصول على امتياز التنقيب في مساحات معينة، وفي سنه 1956 حقق منهل أول اكتشاف نفطي عرف بحقل كرتشوك[2]، وفي عام 1968، أكتشف النفط في محافظة الحسكة ثم دير الزور والرميلات السويدية والحبشة[3]، بدأ إنتاج النفط التجاري عام 1968، وبدأت الشركة السورية الإستثمار سنة 1975، وإزداد النشاط الإستكشافي للشركة ليمتد إلى المناطق الوسطى والمناطق الشرقية بعد أن كانت مقتصرة في المناطق الشمالية والمناطق الشمالية الشرقية[4].

[1] مرجع سابق، ص 56.

[2] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 64.

[3] كمال موريس، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، 1998 ص ص 78،79.

[4] حاتم قريشي، مرجع سابق، ص 18.

1-11- اكتشاف النفط في اليمن:

إكتشف النفط أول مرة في اليمن عام 1986 لكن تعود البداية الأولى للأعمال الاستكشافية عن النفط في اليمن الى عام 1938 من خلال شركة نفط العراق، عندما قامت بتنفيذ الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية، وفي فترات متقطعة حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستنيات، في محافظتي حضرموت والمهرة، ولم تحقق تلك الأعمال النتائج المطلوبة واستمرت الأعمال الإستكشافية في أوائل الستنيات من قبل عدد صغير من الشركات لتنفيذ بعض المسوحات في مناطق عديدة، وقد كانت نتائج ايجابية تشير إلى تواجد مواد هيدروكربونية في المنطقة ،وقد إنسحبت الشركة من المنطقة دون تحقيق إكتشافات تجارية للنفط ،وفي عام 1981 تمت مفاوضات توقيع مع شركة (هنت) الأمريكية على إتفاقية المشاركة في إنتاج القطاع 18 بمنطقة مأرب / حوف وكان نتائج الجهود الإستكشافية والبحثية تحديد مصائد نفطية محتملة[1].

[1] حاتم قريشي، مرجع سابق، ص19.

جدول رقم 01: يوضح التطور التاريخي الاكتشاف النفط في البلدان العربية الأسيوية:

البلد	تاريخ اكتشاف النفط	اهم الحقوق النفطية
العراق	1927	حقل الرميلة، حقل الزبير، حقل مجنون، حقل القرنة، حقل عجيل، حقل القائم، حقل بدرة.
البحرين	1932	حقل أبو سعفه، حقل العوالي، حقل البحرين.
السعودية	1938	حقل الدمام، حقل الغوار، حقل القطيف، حقل السفانية، حقل إبقيق، حقل الشيبه، حقل الظلون، حقل الخفجي .
الكويت	1938	حقل البرقان، حقل الروضتين، حقل الصابرين، حقل العبدلي، حقل الريان، حقل المقوع، حقل ألاحمدي.
قطر	1938	حقل دخان، حقل العد الشرقي، حقل الريان، حقل البندق، حقول ميدان
إمارات عربية المتحدة	1948	حقل الباب، حقل الزاكوم، حقل بوحص، حقل عصب.
المنطقة المحايدة	1953	حقل وفرة.
عُمان	1955	فهود، بيسال، حقل ناصع، حقل رحب، حقل بيريا، حقل راشد، حقل فلاح.
سوريا	1968	حقل دير الزور.
اليمن	1986	حقل أزال، حقل نقم، حقل زيدان.

المصدر: حاتم قريشي، مرجع سابق، ص20.

2- اكتشاف النفط في البلدان العربية الإفريقية

2-1- إكتشاف النفط في مصر : تعد مصر أقدم الدول العربية التي عرفت إنتاج النفط والبداية كانت في جسمة على ساحل البحر الأحمر، جنوب خليج السويس من قبل شركتين بلجيكيتين متخصصتين في مجال التنقيب هما أم دى باي (M.DE BAAY) وباروا BAROIS بإنتاج بلغ 10 برميل في اليوم ثم قامت الحكومة المصرية بتعين متخصصين تويدل لتوسيع نطاق البحث عن النفط، مع ذلك تخلف الحكومة عن المشروع عام 1888 بسبب الديون المتزايدة وتم إستئناف أنشطة التنقيب عن النفط عام 1911[1].

وفي عام 1911 أخرج من بئر جسمة 213 ألف برميل سنويا، وفي العام التالي 98 ألف وفي سنة 1913 إكتشف حقل الغردقة وأخذ الإنتاج المصري من البترول يرتفع منذ 1918، وفي سنة 1921 أكتشف حقل أبودربة على الشط الأخر من خليج السويس إلا أنه كان قليل الأنتاج وفي ماي حفرت شركة شل في المنطقة سدر أول أبارها بعمق 3153 مترو أستخرج من البترول 367 برميل، وفي عام 1938 أكتشف حقل رأس غارب الكبير، الذي رفع الإنتاج المصري من أربعة ملايين ونصف الى ثمانية ونصف حتى 1944، إلى تسعة ملاين سنويا، وفي عام1947 اكتشف حقل عسل من طرف شركة شل، وجميع الحقول البترول المنتجة في مصر تابعة لشركة أبار الزيوت الإنجليزية المصرية (شل)، وتشاركها شركة سوكوني فاكوم في الحقول الجديدة وهي حقل سدر وعسل ورأس مطارمة، كما حصلت الشركة المصرية الإنجليزية للنفط على إمتياز إحتكار البترول من الحكومة المصرية سنة 1938 لمدة 30 عاما قابلة الامتداد 15 سنة أخرى على أن تتقاضى الحكومة من الشركة 15%من الأرباح كما تتقاضى في إيجار قدره جنيهان ونصف عن كل هكتار تستغله الشركة على أن يخصم هذا الإيجار من نصيب الحكومة من الأرباح[2]، أما شركة

[1] Amr soben algahi, oil amd ecnanic grawdh in egybt I mstitut des fimasec basil fulihoun sheffied busines school, umted d kimmgdomm p3.

[2] أمين شاكروأخرون، مرجع سابق، ص، ص 77 -78.

ستاندرد أويل الأمريكية فلم توفق إلا في بئر صغير، وفي عام 1948 بلغ البترول المصري المستخرج 13 مليون و 172 ألاف و 648 برميلا بزيادة قدرها 5,41% ومن أهم الحقول المنتجة ما يلي:

- **حقل الغردقة:** ساهم بجزء طفيف في الإنتاج المصري بلغ 340 ألف برميل في عام 1948.

- **حقل رأس عارب:** هو أكبر حقولها وأستخرج منه أكثر من 9 مليون برميل عام 1948[1]

2-2- إكتشاف النفط في الجزائر:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر، وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية، التي كانت تظهر فيه طفوح نفطية فوق سطح الأرض، ولم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لم تكن مجدية لانها لم تكن مدعمة بالوسائل الحديثة وفضلا عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية[2].

وكانت محاولات التنقيب عن النفط في الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) و واد قطرين (جنوب سور غزلان) هذه الاكتشافات كانت عرضية وليست ضمن مخطط التنقيب[3]، وفي الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1904 حتى

[1] يوسف مصطفى الحاروني، مرجع سابق، ص129-131.

[2] زمال وهيبة، أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص127.

[3] عبد الرزاق حمزة، سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استغلال الثروة البترولية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019، ص18.

1913 أدت أعمال التنقيب والكشف التي قام بها وأشرف عليها مهندسون تابعون للجيش الفرنسي إلى تحديد حقل صغير في المنطقة المسماة (عين الزقت) ، وانتجت البئر التجريبية الأولى 1445 طن من الزيت الثقيل الجيد النوع ، وبعد هذا الاكتشاف الأول قامت مجموعة بيرسن الانجليزية بين (1913–1923) بمسح جيولوجي شامل لحوض شلف، ومنطقة الأصنام وبريقو في غرب الجزائر، وكانت نتيجة أن أعطت الآبار التسعة المحفورة (والتي كان عمقها 8500 متر) نتائج ومعلومات مفيدة جدا عن تركيب الطبقات الأرضية، وأثبتت وجود أحواض رسوبية يمكن وجود النفط فيها، وبعد هذه النتائج الأولية كانت الشركة الجزائرية للبترول الفيلوانت التي كانت قد أسست لغرض التنقيب عن النفط في الجزائر، والاكتشاف في سهل (القيلوانت) جنوب غربي غليزان في غرب الجزائر ما بين (1923–1932) قد قامت بعدة حفريات في حوض القليوانت الرسوبي، أدت إلى اكتشاف ثلاثة حقول صغيرة استخرج منها بواسطة الضخ أكثر من 30 ألف^3، من النفط الجيد النوعية لكن الانتاج انخفض بعد سنوات 1937–1939 مما أدى إلى استيلاء مصلحة البحث المنجمي والحفريات التي قامت بها مصلحة البحث المنجمي في الجزائر كانت لها الأهمية الكبرى فقد أثبتت المسوح الجيولوجية وجود أحواض رسوبية واسعة تتميز بتركيبات ملائمة لتراكم الحقول بها.

وفي الوقت الذي كانت فيه مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر تواصل أعمالها في المناطق الشمالية الساحلية كان الجيولوجيان الفرنسيان (كيليان ومانشكوف) يقومان بأعمال الاستكشافية الجيولوجية في المناطق الجنوبية، توصلوا خلالها إلى نتائج واصلتها من بعدهما مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر وقامت بمسح شامل للمناطق الصحراوية في الجزائر[1].

[1] محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، دار المعرفة، دمشق، (د، س)، ص ص 7-8

وساهمت مجهوداتها لاستكشاف واستخراج النفط في الجزائر، إلا أن فوائدها لم تظهر إلا بعد أن أستلم مكتب الابحاث للتنمية في الجزائر تحت ظروف الحرب العالمية الثانية، جميع الوسائل، والتجهيزات للقيام بمسح جيولوجي شامل لدى المناطق الصحراوية في الجزائر وبعد نهاية الحرب العالمية ، عرفت عملية الاستكشاف والتنقيب على النفط مرحلة جديدة في تطورها، وهذا بعود إلى اهتمام السلطات الفرنسية على أثر نتائج العملية التي حصلت عليها مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر[1]، وفي عام 1946 اكتشفت شركة البترول الفرنسية أول حقل بترولي في واد قطرني ، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، وحينئذ بدأ الاستغلال البترولي واندفعت الشركات سعيا وراء الحصول على امتياز للبحث والتنقيب، ومن الشركات الوطنية للبحث واستغلال البترول الجزائر وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كلم[2] بالاضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية ظلت تتابع أبحاثها إلى أن عثرت على حقل إيجلس عام 1954[2].

وفي جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر، كما تم في شهر جوان نفس السنة إكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية، وتوالت فيها بعدها الاكتشاف النفطية في صحراء الجزائر مما زاد من أهميتها وتركز في منطقتين وهما منطقة شمال الصحراء ومنطقة شرق الصحراء [3]، وفي سنة 1957 توزيع مجموعتين من التراخيص غطت مساحة 1200كلم^2 استفادت منها مجموعة الاستغلال البترولي (CEP) لتبلغ المساحة المغطاة بتراخيص البحث والتنقيب

[1] محمد صابر، مرجع سابق، ص 7.

[2] عبد الرزاق حمزة، مرجع سابق، ص19.

[3] مخازني طبيب، سنونسي بن عبدو، "**أهمية الثروة النفطية الجزائرية في اقتصاد دولي**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران، الجزائر، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، ص278.

حتى الفاتح أكتوبر 1958 إلى ما مجموعه 75 ألف كلم^2 موزعة على 18 مجموعة بترولية[1].

2-3- إكتشاف النفط في ليبيا:

بدأت عملية استكشاف النفط الليبي في 30 أفريل 1956 وذلك عن طريق الشركة الليبية الامريكية حيث حفرت اول بئر تجريبية في منطقة جردسن العبيد (شمال شرقي برقة)، وفي 27 سبتمبر 1957 تفجر البترول من إحدى أبار حقل العطشان لشركة أسو الامريكية بالقرب من الحدود الجزائرية، وكان معدل الانتاج اليومي للبئر508 برميل بعمق 2200 متر وفي 27 جويلية 1958 اكتشفت شركة أوايزس الأمريكية oasis البترول في إحدى الآبار حقل الباهي في عقد الامتياز رقم (32) غربي ليبيا بمعدل إنتاج 500 برميل يوميا وعلى عمق 5840 مترا، وفي 27 ديسمبر 1958 أكتشفت الشركة الفرنسية للبترول حقل عويد الطهارة وكان ثالث إكتشاف نفطي في ليبيا هو عويد الطهارة، وعقد امتياز رقم 49 بالقسم البترولي الرابعة لشركة البترول الفرنسية إلا انه كان أيضا غير تجاري[2]، وبعدها تم اكتشاف حقل الطهرة وهو من أهم الحقول النفطية في ليبيا و أهم حقل تم إكتشافه من قبل شركة أوايزس في 30 أفريل 1959 حيث إنساب النفط بمعدل مليون برميل يوميا على عمق 3000 متر، وذلك في القسم البترولي الأول والإنتاج في ماي 1962 حينما بدأت شركة أوايزس تصدر النفط، لكن أهم إكتشاف في ليبيا وخامس اكتشاف نفطي وثاني إكتشاف لشركة أوسو ستاندرد تم في 13 جويلية 1959 في حقل زلطن، وأول اكتشاف في القسم البترولي الثاني، وقد انساب بمعدل 175000 برميل بعمق 5500 متر، حقل أمال النفطي يقع في وأحات ليبيا وهو مسؤولا عن حوالي عن 400ألف برميل من النفط في اليوم، ما

[1] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، (د، س)، ص 70.

[2] محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج2، المجلد4، مكتبة وهبه، القاهرة، 2005، ص 112.

يعادل تقريبا ثلثا كمية الإنتاج القومي من النفط وهو الحقل الرئيسي في المنطقة التي تشمل احتياطات مختلفة، حقل الفازع يقع على بعد 60 كلم من جنوب غربي حقل جالو باحتياط يقدر12,2مليون برميل من نفط و538 مليون برميل ويعود تاريخ اكتشافه إلى عام 1962[1].

2-4 - إكتشاف النفط في المغرب:

تعود بداية إكشاف النفط في المغرب الى عام 1928 حينما أثارت طفوح الزيت الاهتمام بالجزء الشمالي في المغرب فتم حفر عدد من الابار في تلك المنطقة، واستمرت بعد ذلك عمليات الحفر إلى ان عثر على عدد من التجمعات النفطية حول (سيدي قاسم) في منطقة شمال الدار البيضاء، وفي عام 1961 تحقق اكتشاف له بعض الأهمية إلى شمال من مدينة أغادير معدل إنتاجه في أواخر الستينيات حوالي 600 برميل[2].

وإنتاج المغرب ضعيف وليس له وجود قوي في الساحة النفطية العالمية، بحيث يصل الإنتاج النفطي في المغرب حوالي 300 ألف برميل يوميا باحتياطي قدرة 1000 مليون برميل[3].

2-5- إكتشاف النفط في تونس:

تركزت عمليات البحث عن النفط في تونس شمال البلاد، وكان أول نتائج هذه الجهود إكشاف النفط بكميات اقتصادية في منطقة (البرمة) و (دويلب) عام 1964[4] .

[1] فلول مولاي المهدي، حرب البترول العالمية الآثار الاقتصادي والجيوستراتيجية، نورنش، (د.ب)، 2016، ص 86.

[2] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان،2000، ص161.

[3] خيدر محمد الكريم، الصراع على مورد الطاقة في العالم حاله النفط الافريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014، ص 116.

[4] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 61.

وقدر إنتاجها حوالي 77,7 ألف برميل، واحتياطها لا يتجاور 1,7 مليار برميل، هذا ما جعلها دائمة الحاجة للنفط الخارجي حتى تتمكن من توفير احتياجاتها[1].

2-6- إكتشاف النفط في السودان:

منذ الحرب العالمية الاولى كان هناك احتمال وجود البترول في السودان، حيث أكدت تقارير إحدى شركات الإنجليزية احتمال وجوده لكن الإدارة البريطانية لم تبذل جهدا في سبيل ذلك وركزت الاستثمار في القطن وفي عام 1972 صدر قانون الثروة البترولية وبصدوره دخلت السودان مرحلة النشاط الملموس، وفي عام 1974 نالت شركة شيفرون الأمريكية حق الامتياز لإستكشاف واستخراج النفط السوداني في الجنوب الغربي من السودان في منطقة أبو جابرة[2]، وتحقق أول اكتشاف نفطي سنة 1975 الذي يعرف بحقل البشائر 1978، وتم إكتشاف حقل الوحدة التي تقع وسط البلاد إلا أن أول إكشاف للنفط بكميات تجارية في السودان لم يحدث إلا عام1979 في منطقة أبو جابرة من قبل شيفرون إحدى أكبر الشركات الأمريكية[3]، وحدثت مضاعفة من اهتمام شركات التنقيب بالبحث عن مصادر إضافية للنفط ونتيجة لهذا منها شركة شيفرون قد منحت 59 ترخيص منحت الامتيازات الى العديد من الشركات على مساحة قدرت حوالي 28 ألف و 301 كم^2 وتوالت عمليات البحث في مناطق مختلفة وتم حفر 95 بئرا، حيث أدى ذلك إلى إكشتاف حقول السودان أبو جابرة ، شارق، الوحدة ، طلع ، هجليج الأكبر ، عداريل غير أن الاكتشاف لم يتبعه الإنتاج[4].

[1] خيدر محمد كريم، مرجع سابق، ص 116.

[2] عادل إبراهيم محمد، تاج السير عثمان الحاج، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، 2006، ص 13.

[3] لوارم جيمس، حقوق السيطرة، النفط وال(لا)أمن في السودان وجنوب السودان، معهد الدراسة العالي للدراسات الدولية وتنمية، جنيف، 2015، ص10.

[4] عادل احمد ابراهيم، مرجع سابق ص 14

جدول رقم 02: يوضح التطور التاريخي الاكتشاف النفط في البلدان العربية الافريقية:

البلد	تاريخ اكتشاف النفط	أهم الحقول النفطية
مصر	1911	حقل جسمة، حقل رأس عارب، حقل عسل، حقل راس مطرامه ، حقل سيدر.
الجزائر	1956	حقل حاسي مسعود.
ليبيا	1961	حقل زلطن، حقل الظهرة، حقل أمال، حقل العطشان، حقل الباهي، حقل جالو.
المغرب	1961	حقل أغادير.
تونس	1964	حقل البرمة، حقل دوبلب.
السودان	1975	حقل البشائر، حقل الوحدة، حقل سواكن، حقل أبو جابرة، حقل شارف طلع، حقل هحليج الأكبر،حقل عدا ريل.

المصدر: حاتم قريشي، مرجع سابق، ص20.

ثانيا: دور الشركات الغربية في اكتشاف النفط العربي وبداية استخراجه:

الشركات الغربية:

1-1-شركة ستاندرد أويل:

في عام 1862 بدأ جون داقيسون، روكفلر John D Rockefeller

يشتغل بشؤون صناعة الزيت، وإشترك مع غيره، وجنى رباحا وفيرة ثم انضم إليه أخوه وليم williom وبعض كبار الماليين فأسسوا شركة ستاندرد أويل سنة 1870 برأسمال قدره مليون دولار[1].

1-2- التنافس بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية:

يذكر فيلبي philby* أن وصول لويد هاملتون Lioyd Hamilton وكارل س توتيشيل بصفتهم ممثلي لشركة ستاندرد أويل كومبني أوف كاليفورنيا إلى مدينة جدة (السعودية) وفي 15 من شهر فيفري من عام 1933، كان بهدف مفاوضة حكومة المملكة العربية السعودية للحصول على اتفاقية امتياز النفط، حيث إن اكتشاف النفط بكميات تجارية في عام 1932م، بواسطة شركة فرعية تابعة لشركة ستاندارد أوف كاليفورنيا في جزيرة البحرين، في الخليج التي تبعد عشرين متر عن الشاطئ الشرقي للمملكة العربية السعودية، ولقد وقعت هذه الإتفاقية في 29 ماي 1933م، وبناء على هذه الإتفاقية تأسست شركة

*هاري سانت حون فيلبي: ولد في مزرعة شاي في سيلان Srilanka حاليا، في 3أفريل 1885 وتوفي في بيروت، وزار فيلبي لأول مرة المملكة العربية السعودية 1917 خلال الحرب العالمية الأولى في مقابلة دبلوماسية مع السير بيرسي كوكس لمقابلة عبد العزيز ابن سعود وخلال هذه الزيارة جمع كثيرا من المواد التي نشرها في كتابه قلب الجزيرة العريقة عام 1923، وكتاب جزيرة العرب الوهابية عام 1928 وكانت غالبية كتبه جغرافية وتاريخية وسير ذاتية وسكانية وأستخدم الجيولوجيون التابعون لشركة أرامكو في بحثهم عن النفط هذه الكتب (انظر: هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض البادي، مكتبة العبيكان، الرياض،2001 ص5).

[1] راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط 4، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1953، ص26.

كاليفورنيا أرابين ستاندرد أويل كومبني كاشركة فرعية لشركة الأم، وفي عام 1944م تم تغيير إسم الشركة من كاليفورنيا أرابين ستاندارد أويل كومبني إلى الشركة العربية الأمريكية للنفط[1].

وقد وقع على الإتفاقية كل من الشيخ عبد الله السليمان وزير المالية أنذاك وليم لويدها هاملتون ممثلا لشركة أستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وقد وضعت هذه الإتفاقية موضع التنفيذ في 14 جوان سنة 1933[2].

1-3 - بنود اتفاقية البترول بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية:

- تحديد مدة الامتياز بـ: ستين عاما، إضافة إلى تحديد مناطق الامتياز.

- للشركة حق الأفضلية في امتيازات النفط بشرق المملكة.

- تحديد القروض الأولية والإيجار السنوي.

- وضع برنامج للعمل في حقل البترول المكتشف، فالحكومة في الحق في تفتيش وتدقيق أعمال الشركة وحساباتها وكميات الإنتاج بواسطة مندوبين تفوضهم الحكومة.

- يدير الشركة موظفون أمريكيون، إضافة إلى تشغيل رعايا سعوديين بقدر الإمكان، ويعامل العمال حسب نظام العمل المعمول به في المملكة.

- لا يحق للشركة، أو أي شخص تابع لها، أو المنسوب إليها أن يتدخل في الشؤون الإدارية أو السياسية أو الدينية في المملكة العربية السعودية[3].

---

[1] هاري سانت جون فيلبي، مرجع سابق، ص، ص 7، 8.

[2] طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، منتدى سور الأمريكية، الرياض، 2002م ص18.

[3] ملكه بكر الطيار، مرجع سابق، ص54.

1-4- الاتفاقية الثانية (الملحقة):

في 31 ماي 1939 أمضى وزير المالية السعودية بالنيابة عن حكومته وليم لنيهان

بالنيابة عن شركة ستاندرد أويل كاليفورنيا اتفاقية ثانية في الرياض ألحقت بالإتفاقية الأولى، وأهم ما إشتملت عليه:

- إضافة بعض الأماكن وتوسيع المنطقة التي منحت الشركة حق الاستثمار النفطي فيها.

- يستمر العمل في الاماكن المضافة الى منطقة الامتياز، مدة ست سنوات بعد إنتهاء ستين سنة المتعلقة بالأولى.

- تعديل ماجا ء في المادة او البند 19 من الاتفاقية الأولى ، بشأن ما تقدمه الشركة للحكومة من البنزين والغاز، من دون مقابل، بحيث تزيد كميته بعد مرور سنة على عقد هذه الإتفاقية (الثانية)[1].

- التنافس بين شركتي الإنجليزية الإيرانية وشركة جالف على نفط الكويت في عام 1930م، بدأت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية تظهر رغبتها بالحصول على امتياز استغلال البترول الكويتي، بعد أن كانت سبب في إكتشافه، ففي بداية التنافس لم تكن لديها آمال بوجود بترول فيها، وبدأت كل من شركتي الزيت الإنجليزية الإيرانية وجالف تفاوض شيخ الكويت منفردة للحصول على الإمتياز منه وقد آزرت وزارة الخارجية الأمريكية شركة جالف طالبة تطبيق مبدأ الباب مفتوح للحصول على إمتيازات في الشرق العربي[2].

ولقد بادر هولمز فرانك Frank Holmes بالحصول على امتياز في الكويت نفسها وبدأ باعتباره مندوب لشركة جالف، محاولاته مع الأمير وكاد ينجح ولكن الحكومة البريطانية

[1] خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج1، دار العلم للملايين، لبنان،1992، ص699.
[2] سمير شما، مرجع سابق، ص21.

أخذت تعرقل مساعي هولمز فرانك مما دعا الحكومة الأمريكية إلى الاحتجاج على هذه المعاكسات، فادعت الحكومة البريطانية بأن الأمير غير راغب بإعطاء الإمتياز لشركة جالف، لكن الحقيقة أن البريطانيين بعد أن ظهر البترول في البحرين رغبوا في الحصول على هذا الامتياز وأعلنت الحكومة البريطانية معارضتها على اتفاق مع أمير الكويت متسلحة بمعاهدتي 1899و 1913[1].

-تسوية المصالح البريطانية الأمريكية:

لم يكن ثمة مفر من نهاية التأخر القائم بين المتنافسين، وقد جاء ذلك بمبادرة من كادمان kadman رئيس الشركة الأنجلو- فارسية القيام بخطوة أولى لتسوية خلافاته مع الأمريكيين، وفي 14 جويلية 1933 تم الاتفاق بين شركتي نفط الخليج الإنجليزية الإيرانية على العمل المشترك.

حيث نصت الاتفاقية على مايلي:

- أن تمارس شركة نفط الخليج حقها الاختياري بشأن أي امتياز قد تحصل عليه الشركة الشرقية العامة في الكويت.

- استخدام الوكالة والتسهيلات المتوفرة لدى الطرفين، بموجب بنود ليست أكثر ارهاقا لأصحاب الامتياز الذي يشكل جزء من الاتفاق.

- تحمل أي مصروفات في الحصول على هذه الامتيازات على أساس المناصفة ومن ضمنها دفع مبلغ 36 ألف جنيه إسترليني إلى الشركة العامة، عندما تأخذ شركة نفط الخليج حقها الاختياري من الشركة الشرقية العامة.

[1] حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، من منشورات المكتبة الأهلية بغداد، 1968م، ص96.

– تشكيل شركة نفطية (شركة نفط الكويت) ذات تمويل وتمتلك مناصفة من قبل شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وشركة نفط الخليج، وتشترك الشركتان في النفط المنتج على أساس الكلفة.

– تفاوض الطرفين من وقت الأخر وتشاورهما بشأن الخلافات التي تبرز بينهما فيما يتعلق بتسويق النفط الكويتي ومنتجاته[1].

2-2 – شروط الحكومة البريطانية:

وعلى هذه الأسس تأسست شركة نفط الكويت المحدودة في لندن في فيفري 1934م، برأسمال قدره 200 ألف جينيه أسترليني، بعد أن اشترطت الحكومة البريطانية عليها أن تظل هي أو أية شركة أخرى يتحول اليها الامتياز شركة بريطانية، وأن يضل البريطانيون فيها أو في اي شركة يتحول اليها الامتياز: مالا يقل عن نصف من رأسمال وحق التصويت، وأن تكون اتصالات ممثل الشركة في الكويت مع السلطات الكويتية بوساطة المعتمد البريطاني في الكويت[2].

2-3 ولقد بدأت أعمال الكشف عن البترول في الكويت عام 1934م ولكن الشركة (شركة البترول الإنجليزية وشركة الخليج الأمريكية) لم توفق في العثور على البترول حتى عام 1938، حينما عثرت على حقل برقان، ولكن توقف العمل عام 1942م لظروف الحرب وإستأنف بعد الإنتهاء الحرب العالمية الثانية، وخرجت أول شحنة بترولية من الكويت في عام 1946م، ويتميز إنتاج البترول بمميزات تجعل استغلاله سهلا للأسباب التالية:

[1] محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2005، ص 782.

[2] سمير شما، المرجع السابق، ص23.

– يوجد على عمق بسيط.

– متوسط إنتاج البئر الواحد تسعة ألف طن يوميا.

– الحقول قريبة من موانئ التصدير بل سبيل من مستودعات التخزين الرئيسة المقامة على هضبة الأحمدي إلى أرصفة الميناء بقوة الجاذبية[1].

– ويوجد في الأحمدي مصفاة لتكرير النفط كما يحتوي أيضا على رصيفان ممتدان في البحر لمسافة عميقة يسمحان بتحميل خمس ناقلات في آن واحد،[2] كما أجريت أعمال استكشاف للنفط في شمالي الكويت وبوبيان والجهرة والمناقيش والمقوع[3].

3- الكارتل (الاخوات السبع):

3-1- مفهومها: وتعرف بالأخوات السبع، أو الشقيقات السبع، وهي شركة مكونة من سبع شركات منها: ثلاث شركات نفط عالمية وهي: إكسون، المملكة الهولندية شل، وأربع شركات أمريكية وهي: غولف، تكساسو، موبيل، شيفرون، وقد نشأت معظم هذه الشركات من حل ستاندرد عام 1911م، بقرار من المحكمة العليا[4].

3-2- بداية استغلال النفط العربي:

غالبا ما تكون هذه الشركات متكاملة رأسيا بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر الى المستهلك النهائي، ونتيجة لتعدد الدول التي تعمل فيها بعض الشركات فإنها تدخل في نطاق الشركات متعددة الجنسيات TRANSNATIONAL، إذ

[1] عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، 1978، ص85.

[2] محمود شاكر، شبه جزيرة العرب، البحرين، الإحساء، الكويت، قطر، المكتب الإسلامي، بيروت،1981، ص 153.

[3] يوسف عبد المعطي، الكويت بعيون الأخريين ملامح من حياة مجتمع الكويت خصائصه قبل النفط، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2002، ص 182.

[4] ريفيينو ووتش، الرقابة على النفط، معهد المجتمع المنفتح نيويورك ،2005، ص58.

يغلب أن تكتسب الشركة التابعة، التي تعمل في دولة غير دولة المقر الرئيسي، و تحمل جنسية الدولة التي تعمل فيها[1].

عملت شركات الكارتل على الارتباط فيما بينها بإتفاقيات مكنتها من السيطرة علي القسم الأكبر من الاحتياطي والإنتاج ونقل وتكرير البترول، خارج ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، حيث قامت هذه الشركات بتوقيع إتفاقيات إمتياز حصلت بموجبها على حق التنقيب عن البترول في العديد من الدول المنتجة وذلك لمدة زمنية طويلة[2]، وفي عام 1928 وقع الثلاثة الكبار (شركة أكسون، شل وانجلو إيرنيان) على وثيقة مهمة عرفت باتفاقية أكتاكاري التي تعد دستور السيطرة على النفط الخام حتى الوقت الحاضر، ولقد إستطاعت الشركات منذ عشرينيات القرن الماضي عبر اتفاقية أكتاكاري، أن تكون أكبر تنظيم احتكاري نفطي عالمي يبسط نفوذه الكامل والمطلق على سوق النفط الدولية ولقد تضمنت الإتفاق مايلي:

– تقسيم مناطق الاستغلال والأسواق النفطية بين الشركات المستثمرة وتجميد المركز الدولي لها في علاقاتها مع بعضها البعض (بمعنى ألا يتم توسعها في المستقبل إلا بنسب معينة على أساس مقدار أعمالها وقت إبرام الاتفاق).

– وضع طريقة لتحديد وتوحيد سعر النفط في العالم أجمع على أساس سعر نفط خليج المكسيك دون مراعاة انخفاض تكاليف إنتاج النفط في الشرق الأوسط، ولقد بلغت سيطرة هذه الشركات حدا تكاد تكون فيه سيطرة شبه تامة على الصناعة النفطية في العالم[3].

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص81.

[2] عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص34.

[3] حاتم القريشي، مرجع سابق، ص125.

وهذه الشركات اعتمدت على تطور الاستراتيجيات معقدة وديناميكية وترتدي طابع المعارضة والوفاق والتواطؤ المضر وهكذا فإن حلبة الطاقة تظهر الحضور الشركاء المتمتعين بالسلطات[1].

ثالثا: خصائص النفط العربي وأهميته

1- خصائص النفط العربي:

- **خلو الارض العربية من الزلزال:** ان معظم الارض العربية سليمة في تكوينها الجيولوجي وتكاد تخلوا من الزلزال والهزات الارضية ،وهذه الميزة التي صانت الحقول النفط العربية وساعدت على تخزين كميات النفط بكميات هائلة فيها ،وأتاحت امكانيات الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد، واندفاع من جوف الأرض دون حاجة إلى ضخ فمعظم النفط في دول الخليج يتدفق بدفع الذاتي نتيجة الضغط الغازي الطبيعي منه، في حين أن تسعة أعشار آبار الولايات المتحدة وثلاثة أخماس آبار فنزويلا ونسبة 31% من آبار الاتحاد السوفياتي تعمل بالضخ الصناعي هذا ما جعل مقادير النفط التي يمكن استخراج أكبر في دول الخليج من مناطق العالم الأخرى المنتجة للنفط[2].

- **غزارة الإنتاج النفطي العربي وقلة عمق أبار النفط:**

إن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض، ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض مكامن عن 1000م على في الحقول الشمالية للعراق ،وخاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد عن معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي الى انخفاض متوسط الكلفة الكلية الانتاج البئر من البترول، اذ تمثل حقول المملكة العربية السعودية سبعة وهي الغوار، البقيق، الشيبة، السفانية، الظلوف، البري، والمرجان، طاقة

[1] إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط، تر سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، لبنان 1994، ص17.
[2] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 164

إنتاجية مشتركة تبلغ 25,7 ملايين برميل يوميا، و حقل الغوار الذي يعد من أغنى الحقول في العالم وبإنتاج يقدر بخمسة ملايين برميل يوميا[1].

- **إحتياط النفط العربي:** ان الوطن العربي غني باحتياطه المؤكد من النفط الخام فهو يحظى بنحو(52,4%) من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط، وتقف المملكة العربية السعودية على رأس الأقطار العربية في مجال الاحتياطي كذلك في الانتاج ايضا تستأثر بنحو 45%من إحتياطي النفط العربي وحوالي 24% من الإحتياطي العالمي تليها كل من الكويت والعراق وإتحاد الإمارات العربية والجزائر قطر[2].

- **الموقع الجغرافي للأقطار العربية المنتجة للنفط:**

إن ما يميز النفط العربي من الناحية الجغرافية وجوده في الأقطار تقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط (اليابان شرقا والدول الأوروبية والأمريكية غربا) ومعظم آبار النفط العربية موجودة في الصحاري الخالية من العوائق الطبيعية، والقريبة من السواحل البحرية حتى الآبار التي تبعد عن البحر هي قريبة من أسواق الاستهلاك العالمية[3].

فالعامل الجغرافي ساهم في النقل السريع إلى الموانئ التجارية الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية واستخدام الممرات الملاحية كمضيق هرمز وباب المندب عبر شبكة أنابيب برية من شأنها تخفيض كلفة النقل مثلا بين السواحل الجزائرية أوالليبية وأوروبا أو بين صيدا و طرابلس ومرسيليا لا تقارن بالمسافة بين موانئ فنزويلا وموانئ أوروبا[4].

---

[1] بلقة برهيمي، "**مكانة العربية ضمن سوق النفط العالمية (الحاضر. المستقبل التحديات)**"، المجلة الأكاديمية للدراسة الاجتماعية، (ب، ع)، جامعة حسبيه بن بوعلي، (ب، س) الشلف، ص70.

[2] عبد المنعم عبد الوهاب، وآخرون، مرجع سابق، ص 235.

[3] بوقجان وسام، واصح فوار، "**واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، المجلد 4، العدد 4، ص 7.

[4] فلول مولاي، مرجع سابق، ص 76.

- **نوعية النفط العربي:** يعتبر النفط العربي من أفضل أنواع النفط، لخلوه نسبيا من مادتي الرصاص والكبريت، اللتين تتركان أثار سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير[1].

ومؤشرات جودة النفط تقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي intitute amrican pelrleum وتعني بها نسبة وزن النفط وكثافته، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافه النوعية عالية وجودته أكبر وبناء على هذا القياس يصبح للنفط ثلاثة أنواع: النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي مثل نفط الخام الجزائري والليبي القطري، النفط الثقيل وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت) مثل النفط الخام السوري والمصري.

النفط المتوسط: والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم مثل النفط الخام السعودي والكويتي)[2].

- **إنخفاض تكاليف إنتاج النفط العربي:** يعتبر النفط العربي أرخص بكثير من حيث تكاليف إنتاجه من المناطق الاخرى في العالم، اذ يتصف نفط الكويت والمملكة العربية السعودية انه الأرخص بين كل نفط في العالم[3].

وتكاليف العثور على النفط في منطقة الخليج العربي تتراوح ما بين سنت أمريكي واحد إلى اثنين سنت للبرميل الواحد فتكلفة العثور على النفط في الشرق الاوسط في فترة ما بين 1947 الى 1960 بمعدل واحد سنت أمريكي للبرميل الواحد، بينما تقدر مجلة petroleum outlok في عددها لشهر فيفري 1971 تكلفة العثور على البرميل الواحد في الولايات

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986 -2008) رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008، ص ص4-5

[2] مرجع نفسه، ص5.

[3] بلقة إبراهيم، مرجع سابق، ص70.

المتحدة الأمريكية حوالي 164 سنتا امريكي كندا 45 سنتا فنزويلا27 سنتا في شرق الأقصى 33 سنتا للبرميل الواحد.

ومجموع تكاليف انتاج البرميل الواحد فإنها لا تزيد عن ست سنتات أمريكية للبرميل في الخليج العربي بينما تصل تكلفة انتاج البرميل في الولايات المتحدة 190 سنتا، وفي كندا 74سنتا وفي فنزويلا 40 سنتا، وفي شرق الاقصى 79 سنتا للبرميل الواحد وهذا كله يبين مدى انخفاض تكاليف الإنتاج النفط العربي[1].

2 – أهمية النفط في الوطن العربي :

-**الأهمية السياسية للنفط:** يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي ويشار، إليه على أنه الحرب في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، فحين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تعد الدول العربية من أغنى المناطق العالم به، وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ولهذا يقول وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر: "النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم"[2].

– **الأهمية الاجتماعية للنفط:** إن الدولة التي تملك أكبر كمية من البترول هي التي تستطيع أن تثبت وجودها، فالبترول هو وقود المصانع والآلات والسيارات والطائرات والبواخر، وكل وسائل الإنتاج وكل وسائل المواصلات في البر والبحر والجو[3]، ويعتبر البترول من أهم مصادر الوقود بالعالم خاصة بعد التقدم الصناعي الذي وصل اليه العالم في مختلف المجالات، وذلك بفضل تعدد مشتقاته وكثرة استخدامه في جميع وسائل النقل البري والبحري

[1] عاطف سليمان، النفط العربي كسلاح في معركنا القومية، منشورات الطليعة، تونس، 1987، ص 4.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص10.

[3] أمين شاكر، واخرون البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، 1956، ص206.

والجوي[1]، اما في السعودية فقد ساهمت العائدات النفطية في وضع خطط تنمية التي ساهمت في دفع التطور الاجتماعي ،فخططت السعودية الى رفع مستوي الاجتماعي ففي عام 1971 بلغ متوسط دخل الفرد مليون دولار الى الى310 دولار عام 1973 أي ما يعادل 410 ريالا كما ساهم النفط في رفع مستوي التعليم والصحة وذلك بإتفاق مع شركه أرامكو بانشاء مدارس والدول العربية من خلال الاستعانة بالقوي البشرية من الابتدائي الى الجامعي وازداد عدد المدارس والجامعات والمعاهد والتي أفرازت نهضة التي كان لها دور فعال في تنمية الاجتماعية[2].

- **الأهمية الاقتصادية للنفط:** يقوم النفط بدور أساسي وبارز في اقتصاديات البلدان ويشعل في عدد منها أساس الحياة الاقتصادية فهو المورد الرئيسي للدخل الوطني والعملات الأجنبية[3].

كما أن الموارد والثروات النفطية تفتح آفاق اقتصادية جديد أمام الدول العربية المصدرة للنفط، وتصنع أمامها مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز عملية الإنتاج و القطاع النفطي بأكمله لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية بوجه خاص ، نظر للدور الذي تلعبه عائدات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في تغذية الإيرادات العامة للدولة وفي توليد الجانب الأعظم في حصيلة الصادرات[4]، حيث زادت عائداتها بشكل كبير بلغت حوالي 76 مليون دولار عام 1976[5]، فالعراق ساهمت الإيرادات

[1] احمد ابراهيم شاكر زيادة، مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط (دراسة في جغرافية التنمية)، رسالة ماجيستير في الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص25.

[2] ملكة بكر الطيار، مرجع سابق، ص152-158.

[3] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 175.

[4] محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1979، ص 67.

[5] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 178

النفطية بعد اتفاقية 1952 بين الحكومة العراقية و الشركات الأجنبية، التي اثرت في رفع حصة من البترول من 22 سنت أمريكي عام 1950 الى 84 سنت عام 1958[1].

– **الأهمية العسكرية للنفط:** إن النفط يعني الحياة أو الموت في السلم أو الحرب، والبترول يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة، فالنفط يعتبر المحرك محرك الآلات المصانع الحربية، والتي بدونها يمكن إنتاج أية آلية حربية مهما كان نوعها، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الذي تشتعل بواسطته الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة، فعند نهاية الحرب العالمية الأولى، وبعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية، أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتمامات بالغا لتأمين النفط[2].

ويمكن تلخيص اهمية البترول في النقاط التالية:

– يعتبر النفط المصدر الرئيسي في استخدامات معينة مثل المواصلات النقل وكمادة الاولية الإنتاج الزيوت المعدنية والشموع وغيرها.

– أهميته في الصناعات البتروكيمياوية.

– يدخل كمادة خام في صناعة البلاستيك اللدائن والالياف الصناعية والاصباغ.

– يعتبر النفط من أنظف مصادر الطاقة مقارنة مع الفحم الحجري والوقود النووي.

– سهولة نقله وتخزينه.

– أهمية النفط لمعظم الصناعات الحديث[3].

[1] عباس النصراوي،مرجع سابق ، ص15

[2] وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، رسالة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013، ص 76.

[3] بيوار خنسي، البيترول اهميته مخاطره وتحدياته، دار ناراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2006، ص21

الفصل الثانـي:

تطور الصناعة النفطية في البلاد العربية

أولا: طبيعة علاقات الإنتاج بين البلدان العربية والشركات النفطية الكبرى.

ثانيا: مرحلة التأميمات واستعادة السيادة على الثروات.

ثالثا: تطور الاستثمارات في القطاع النفطي العربي.

أولا: طبيعة علاقات الإنتاج بين البلدان العربية والشركات النفطية الكبرى

1-1-عقود الامتياز التقليدية (الاتفاقيات الاحتكارية):

كانت عقود الإمتياز تمثل الشكل الأول للاتفاقيات البترولية، والتي غطت مناطق الإنتاج الرئيسية في أهم الدول المصدرة للبترول حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وكانت الشركات البترولية العالمية الكبرى قد حصلت على تلك العقود قبل الحرب العالمية الثانية واستطاعت بحكم سيطرتها عن السوق البترولية العالمية أن تحتفظ لفترة طويلة بمزايا اقتصادية كبيرة من تلك العقود ومن أهم المزايا:

- اتساع رقعة المساحة الممنوحة للشركات، بحيث تغطي مساحة الدولة بالكامل في أغلب الأحوال، وذلك مع عدم وجود شرط التخلي الجزئي أو الكلي عن تلك المساحة خلال فترة التعاقد.

- طول مدة التعاقد، بحيث بلغت في بعض الحالات تسعون عاما، وذلك بالمقارنة مع العقود الحديثة التي لا تتجاوز مدتها 35 عام.

- تنفرد هذه الشركات في البحث عن النفط، وتتحمل وحدها مخاطر البحث، فإذا عثرت على النفط بكميات تجارية قامت بإنتاجه وتسويقه لحسابها، على أن تدفع لحكومة الدولة المضيفة ما ينص عليه عقد الامتياز من عوائد.

- عدم خضوع الشركة الأجنبية الحاصلة على عقد الامتياز التقليدي للقضاء المحلي في أغلب الأمور الحيوية المتعلقة بنشاطها واشتراطها الالتجاء إلى التحكم الدولي في تلك الأمور[1].

[1] عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات، النفط والغاز الطبيعي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص49.

– انفردت الشركات بموجب هذه العقود بالسيطرة المطلقة على صناعة النفط دون تدخل من الدول التي منحت العقود حيث تتحمل الشركات وحدها مخاطر البحث عن النفط، وتقوم بعملية البحث عن النفط وفقا لسياستها، وعند اكتشاف النفط تقوم الشركات بإنتاجه وتسويقه على حسابها، وتقوم بتحديد الأسعار دون تدخل الدولة المضيفة[1].

شهدت فترة أوائل الخمسينيات نمو الوعي في الوطن العربي، حيث بدأت تتطلع الى الاستفادة من ثرواتها، ظهر هذا التيار بوضوح في الكويت وقت كانت فيه السلطات البريطانية تخطط للإستحواذ على النفط الخام واحتكار عائداته كلها[2].

1-2- عقود المشاركة بين الدول المنتجة العربية والشركات الأجنبية:

انتشر هذا النوع من العقود في منطقة الخليج العربي في بداية السبعينيات وذلك نظرا لرغبة الدول المنتجة للبترول في هذه المنطقة السيطرة في على صناعتها البترولية والحصول على رصيد أكبر من العائدات، وبموجب عقود الشركة دخلت الدول المنتجة للبترول كشريك لشركات النفط الأجنبية في الامتيازات الممنوحة على أراضيها[3]، وكانت المشاركة هي مطلب حكومات الخليج، وقد صرح أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي في سنة 1971 في مؤتمر اقتصادي عقدته جريدة الفاينشال تايم يقول: "التأميم والمشاركة هو المطلب السياسي التي لا تمكن مقاومته"، وبخصوص المشاركة وصل يماني إلى اتفاق مع الشركات وقع في أكتوبر 1972 بنيويورك و كان الاتفاق ينص على مبدأ المشاركة بحصة 25% لترتفع إلى 30% في سنة 1979 و35% في عام1980، ووصلت حكومة الكويت إلى اتفاق

[1] مختار علي أبو زربدة، محاسبة النفط، أصولها العلمية وتطبيقها، الشركة الدولية، طباعة طرابلس، 2000، ص45.

[2] محمد محمود الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية لدول الجوار 1911-1990، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2011، ص 118.

[3] المرجع نفسه، ص48.

بالمشاركة في بداية 1975 يصل إلى 60% في شركة نفط الكويت[1]، لقد أنشأت الدول المنتجة مؤسسات عامة للنفط لتكون الأداة التي تسيطر عن طريقها على صناعة النفط، وتشارك الشركات الأجنبية في عقود المشاركة، منها المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا التي تنص المادة الرابعة من قانونها على أن تقوم المؤسسة بالمشاركة في دعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية الثروة البترولية، ويجوز للمؤسسة أن تشرك مع الهيئات والمؤسسات التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو المشاركة تختلف من عقد لآخر ومن دولة لأخرى إلا أنه يمكن تلخيص الخصائص المالية العامة لعقود المشاركة فيما لي:

– تكون حصة الدولة في الملكية نسبة معينة من الامتيازات الممنوحة للشركة داخل الدولة، وتتفاوت هذه النسبة من عقد إلى أخر، إلا أن حصة الدولة تتجاوز في الغالب 50% التي تمكن الدولة من إدارة الشركة وتكون ملكيتها مشتركة بين عدد من الشركات.

– توزيع تكاليف البحث عن النفط وإنتاجه بين الدولة والشركات في عقود المشاركة، ويلتزم كل منها بتغطية نصيب من هذه التكاليف وقد تنص على ترتيب لتوزيع تكاليف البحث عن النفط[2].

– يحصل كل شريك على نصيب من البترول الخام المنتج، وذلك بنسبة حصة كل منهم في عقد الامتياز، ويقوم كل شريك بتسويق حصته من البترول الخام لحسابه.

– تلتزم كل الشركات الأجنبية والمؤسسة الوطنية بدفع الآتاوات وضرائب الدخل المستحقة عن حصتها من الإنتاج، تحسب الآتاوات وضرائب الدخل على أساس الأسعار المعلنة.

[1] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص167

[2] مختار علي أبو زريده، مرجع سابق، ص48.

– الشركات الأجنبية يمكنها أن تشتري حصتها من البترول الخام المنتج ،وتقوم الشركات بتسويق هذا البترول لحسابها وتقدر قيمة البترول الذي تشتريه الشركات في هذه الحالة بأسعار إعادة الشراء التي يتم الاتفاق عليها من وقت لآخر وفقا لظروف سوق الشراكة[1].

– عقود المشاركة في الإنتاج في مصر:

بدأت مصر بإبرام أول عقد من هذا النوع في عام 1970 بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة نوسوديكو[2]، ثم توال بعد ذلك إبرام هذا النوع من العقود حتى وصل مجملها فقط في منتصف عام 1988م 80 عقدا تتلخص أهم أحكام عقود المشاركة في الإنتاج المصرية ما يلي:

– تتحمل الشركة الأجنبية مخاطر البحث عن النفط، أي نفقات البحث إن لم تسفر مجهوداتها عن وجود النفط.

– مـدة البحث في أغلب العقود تبلغ ثمانية أعوام تتضمن فكرة أساسية أو أولية تتراوح ما بين عامين إلى أربعة أعوام في العادة، ولا يمكن للشركة الأجنبية خلالها التنازل أو عدم الوفاء بالتزاماتها وضمانا لذلك يتم تقديم تأمين الدولة المضيفة، الذي يكون عادة في شكل خطاب ضمان مصرفي لمصادرته وصرف قيمته في حالة عدم الوفاء بالالتزام.

– تلتزم الشركة الأجنبية بإنفاق مبالغ معينة خلال فترة البحث، وذلك وفقا لجدول زمني معين، كما يجوز التنازل على مساحة بكاملها بشرط تكون قد أوفت بالتزاماتها بالاتفاق وتسمى هذه بحالة التنازل الاختياري.

– تضمن العقد شرطا بالتنازل الإجباري عن نسبة معينة عن المساحة الممنوحة وفقا لنقاط يحددها الاتفاق.

[1] مختار علي أبو زريده، المرجع سابق، ص48.

[2] فياض حمزة رملي، الرقابة الحكومية على شركات إنتاج النفط، الأباي للنشر والتوزيع، السودان،2011، ص57.

– في حالة العثور عن النفط فإن مدة العقد تمتد ما بين 20–30 عاما من تاريخ انتهاء العقد ويتم تكوين عقد الشركة مشتركة لتنمية الحقول وإنتاج النفط.

– تقوم الشركة الأجنبية بإعداد وتنفيذ برامج العمل أثناء فترة البحث، كما تقوم الهيئة المصرية بمراجعة نفقات البحث والاعتراض على ما يستوجب الاعتراض لأسباب يحددها العقد[1].

1–3– اتفاقيات التنقيب عن النفط (اتفاقيات الإقتسام النسبي):

ظهرت صيغ من الاتفاقيات النفطية بين الدول المنتجة والشركات العالمية ولعل أهم هذه الاتفاقيات ما يطلق عليه (عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج) Exploration and prouductionshorungAogronent. وبموجب هذا النوع من العقود يتفق الطرفان الشريك الأجنبي والمؤسسة الوطنية للنفط، على الاشتراك في استغلال مناطق معينة وذلك على أن يتحمل الشريك الأجنبي كافة التكاليف في مرحلة الاستكشاف، وإذا ما عثر على النفط في المنطقة بكميات تجارية يتم تطويرها واستخراج النفط منها، ومقاسمة هذا الإنتاج، وكذلك تكاليف كل من عمليات التطويروالإنتاج بين الشريك الأجنبي والمؤسسة الوطنية للنفط، وعلى اشتراك في استغلال مناطق معينة بنسبة حصة متفق عليها تتراوح حصة المؤسسة الوطنية في مثل هذه الاتفاقيات عادة ما بين 85% أو 90% أما حصة الشريك الأجنبي ما بين 15% إلى 10% من الإنتاج النفطي[2].

– تمنح الحكومة الشركة الحق الحصري في إجراء عمليات التنقيب والتطوير وإنتاج المحروقات في منطقة محددة ولفترة زمنية محدودة.

[1] فياض حمزة رملي، مرجع سابق، ص58.

[2] مختار علي أبو زريدة، مرجع سابق، ص48.

– تتحمل الشركة المخاطر المالية والتجارية المرتبطة بعدم تواجد النفط في المنطقة عند الحفر.

– توافق الشركة على دفع مدفوعات معينة (مكافأة التوقيع، ضرائب الإنتاج، الاتاوات) للحكومة في المقابل تتعهد بأن لا تتحاوز شروط العقد[1].

وعقود اقتسام الإنتاج تتمثل بإتفاق الشركة الوطنية الأجنبية والشركة المستثمرة وتقوم بعمليات البحث والتنقيب عن النفط، واستغلاله وقد ظهر هذا النوع من العقود النفطية للوجود عام 1961 في منطقة الخليج العربي، وبعدها في مصر التي وقعت عدة عقود اقتسام الإنتاج النفطي عام 1972، ومن ثم تليها قطر[2]، وعقود المشاركة في الإنتاج يمكن وصفها على أنها عمل بتوظيفاته المختلفة تتولى إدارته الشركة صاحبة الامتياز منفرد المخاطر عن طريق استقطاع نسبة معينة من الإنتاج، أما بقية الإنتاج فيوزع بين شركة الامتياز والشركة الوطنية، وهذا العقد تلقى قبول والاستحسان لذلك كثر تطبيقه، وإتباعها من قبل دول أخرى وعلى الأخص السودان[3].

[1] Francisco parra,OILPoliticsAModern History of petroleum, IB Tauris et co, ltd, In the united states of America and in canada, 2004,p9.

[2] ياسر عامر حسان، الآثار القانونية لعقد الخدمة النفطي (التطوير والإنتاج) بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2007، ص ص26.27.

[3] فياص رملي، المرجع السابق، ص59.

ثانيا: التأميمات واستعادة السيادة على الثروات

1-2-سياسة تأميم النفط ودوافعه:

لقد كانت شركات الكارتل منذ اكتشاف النفط تسيطر سيطرة تامة على مراحل الصناعة النفطية في العالم، وذلك نتيجة عقود الامتياز الممنوحة من طرف حكام المنطقة، وبعد انتشار الوعي وبروز الشعور القومي والروح الوطنية، دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الشركات المحتكرة من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات المجحفة لتحسين عائداتها من نفط بلدانها، ولعل من أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى محاولة تعديل الأوضاع التي كانت عليه من قبل (أي تحت سياسة الامتيازات) والتي جاءت لصالح الدول المنتجة هي لتنامي الوعي السياسي والوطني وانحسار السيطرة الاستعمارية الظالمة في العديد من الدول العربية، وأصبحت الشعوب على دراية بالقضايا النفطية[1].

فكانت أول محاولة لتأميم مصادر الطاقة، لما قامت إيران بتأميم النفط، وتأثرت الدول العربية بهذا التأميم، ولذلك حاولت الدول العربية المنتجة للنفط أن تقلب موازين القوى لصالحها بعد أن كانت الكفة ترجع لمصلحة الشركات والمستهلكين(إنجلتر، واشنطن) ، فأعلنت كل من ليبيا والجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية عزمها على ضبط أسعار النفط، عوضا عن الشركات الأجنبية التي تصدره إلى أوروبا، ولقد صدر قانون عن مجلس قيادة الثورة في ليبيا يقضي بتأميم الشركة البريطانية للنفط في عقد الامتياز النفطي، بالإضافة الى إنشاء شركة "الخليج العربي للاستكشاف"، وصدر قانون في الجزائر كذلك يقضي بتأميم 51% من الشركة الفرنسية للبترول[2].

[1] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص376.

[2] ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2016، ص156.

فضلا على أن سياسة التأميم جاءت نتيجة الأرباح الضخمة التي تجنيها الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية من استغلال نفط الوطن العربي، والتي تساهم مساهمة كبيرة في ميزان مدفوعات بلديهما، بالإضافة الى الأهمية الاستراتيجية التي تتمثل في بقاء سيطرة شركاتها على هذه المصادر الهامة للطاقة التي تعتبر مصادر لا بديل لها بالنسبة لهذين البلدين وللعالم الغربي بصورة خاصة[1].

كما شهدت السنوات التالية لتأميم قناة السويس في مصر عنفوان صعود حركة التحرر العربي، وذلك على امتداد الستينات، قيام الدول العربية المنتجة للنفط بإنشاء مؤسسات، وشركات وطنية للنفط، التي أصبحت ركيزة قوية للسيطرة الوطنية على الثورة النفطية.

وهكذا يمكن القول بان استغلال المصادر النفطية في الوطن العربي قد تطور وفقا لثلاثة نظم أساسية:

- أقدمها نظام الامتيازات التقليدية الذي انتهى تماما عام 1975.

- نظام اتفاقيات المشاركة الذي بدأ الأخذ به منذ توقيع الاتفاقية العامة للمشاركة في ديسمبر 1972.

- نظام التأميم الذي تم الأخذ به في بعض البلدان العربية[2].

[1] عاطف سليمان، النفط العربي كسلاح في معاركنا القومية، منشورات الطليعة، تونس، 1973، ص22.

[2] خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية– العربية دراسة حالة الجزائر (1990–2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 142.

2- تجارب التأميم في الوطن العربي:

2-1- تأميم النفط العراقي:

نبهت قضية النفط في إيران وتطوراتها والمفاوضات التي جرت باستمرار حول النفط العراقي، والتي لم تكن لتختلف في جميع أدوارها عن مفاوضات إيران، نبهت هذه القضايا الرأي العام العربي بصفة عامة، والعراقي بصفة خاصة الى ناحية مهمة في سياسة الإنجليز والأساليب التي يستخدمونها في مفاوضتهم ومكرهم تجاه من يتعاملون معهم[1]، تأثرت بعض الدول المنتجة للنفط من هذا القرار الشجاع بغية انفرادها لإستغلال نفطها والتحرر من قبضة الشركات النفطية متعددة الجنسيات وهكذا قامت العراق بتأميم نفطها تدريجيا متعضة بالدرس الإيراني لشركات البريطانية الكونسورسيوم، وإستخدم العراق في ثورة 14 جويلية 1958، أسلوبين لإنتزاع حقوقه من شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها وهما أسلوب المفاوضات وأسلوب التشريع[2].

شهدت العلاقة بين العراق والشركات النفطية منعطفا جديدا بعد ثورة 14 جويلية 1958 وأصدر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في 18 جويلية بيانا أكد فيه حرص الحكومة على استمرار استخراج النفط والعمل على حماية المصالح القومية العليا، وذكر عبد الكريم قاسم في تصريح صحفي: "همنا أن نزيد ضخ النفط وإنتاجه وتصديره إلى العالم على أساس تجاري مقيد للعراق ولدول التي تتعامل معها"، وأخذت الدول صاحبة الإمتياز التأمين على المصالح البترولية للمنطقة على أعقاب ما حصل في العراق، هو حدث داخلي يستهدف نظاما فاسدا ولا يستهدف التعرض لمصالحة النفطية "وبدأت المفاوضات بين العراق، والشركات في 20 أوت 1958، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة وإعادة النظر في حسابات الكلفة على أن يتم الاتفاق على

[1] محمد طه، قضية النفط العراقي، مطبعة الزهراء، بغداد، 1952، ص5.

[2] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص382.

أسعار البترولية وإسهام العراق في رأس مال الشركات، وانتهت تلك المفاوضات التي امتدت أكثر من ثلاث سنوات بالفشل، فقد بدأت في 20 أوت 1958[1].

وبعدها تولى عبد الكريم قاسم المفاوضات بنفسه بوصفه رئيس الوفد العراقي المفوض إلى رئيس وفد الشركات في 11 ديسمبر 1961[2].

وجاءت مطالب المفاوضات "نحن طالبنا بمطالب عديدة مترابطة والتنازل عن الأراضي غير المستثمرة جزء منها، وأنتم لم تستجيبوا للمطالب، لديّ اقتراح نهائي تتنازلون بموجبه عن 90% فورا إلقاء تنازلنا عن حق المساهمة في الآبار الحالية بشرط زيادة حصتنا منها ثم نساهم معكم في باقي 10% بعد استثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة في الحفر، لكن وفد الشركات رفض الإقتراح واعتبرت المفوضات منتهية، مبرزا أهم واجهات نظرهم وعدم موافقتها على إعطاء حق العراق، ولا يمكن لنا أن نصبر على ما ضاع من حق العراق مدة طويلة، أنكم تريدون كل الأمور في صالحكم"[3].

وفي 11 ديسمبر 1961 أصدر مجلس العراقي قانون رقم 80 لسنة 1961 بتحديد مناطق الإمتياز المخصصة لكل شركة من الشركات الثلاث صاحبة الامتياز(شركة نفط العراق، وشركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة)، وتخصيص المناطق الخارجية من حدود القانون المذكور لشركة النفط الوطنية العراقية لتقوم فيها باستثمار النفط بصفة مباشرة، وقد تستمر الشركة الوطنية في هذه المناطق المخصصة كلها بالاشتراك مع أي شركة أو أخرى إذ رأت ذلك في مصلحتها[4]، وقد أعلن مجلس قيادة قانون التأميم رقم 69 لعام 1972 حدد

---

[1] صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العراقي، دار الطليعة، بيروت (د، س)، ص83.

[2] النص الكامل للمفاوضات، في بيان وزارة النفط الصادر في 17 أكتوبر 1961 عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق، النص الكامل لمحضر الاجتماعات الثلاثة التي عقدت في مقر عبد الكريم قاسم (وزارة الدفاع) بتاريخ 27 سبتمبر و11.8 نوفمبر، 1961، ص24.

[3] صفاء كاظم عباس، مرجع سابق، ص9.

[4] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص83.

فيه إنشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليات النفطية تقوم مباشرة أعمال النفط وكان نتيجة هذا القانون أن أصبحت الموارد ملكا للشعب بعد أن كانت الشركات الأجنبية تسيطر عليها زمنا طويلا وتجني من وراء استغلالها أرباحا طائلة، والواقع إن التفكير بالتأميم كان قد بدأ في عام 1970 بعد فشل المفاوضات بين العراق والشركات الاحتكارية[1].

وفي 07 جويلية 1973 صدر القانون رقم 70 لسنة 1973 الذي تضمن تأميم الحصص الأمريكية في شركة نفط العراق والبصرة، وهي الحصص الشائعة لشركتي ستاندرد أويل نيوجرسي اكسون و موبيل أويل كوربوتيش والبالغة أسهمها حوالي 75,23%، وبعدها صدر قانون رقم 90 والقانون رقم 101 لسنة 1973 الذي يهدف لتأميم النفط العراقي، وبعد أسبوعين من تأميم الحصة الأمريكية في شركة نفط البصرة قررت الحكومة العراقية في 21 أكتوبر 1973 تأميم حصة شركة النفط الملكية الهولندية البالغة 60% من الحصة الشائعة لشركة نفط (شل) المحدودة في شركة نفط البصرة وبذلك شكت الحصة الهولندية المؤممة في شركة نفط البصرة 25,14% وهذا يعني تحويل 4,46 مليون طن إضافي إلى شركة النفط الوطنية العراقية، والتي أصبحت بذلك تملك 38% من أسهم شركة نفط البصرة و 1,78% من معمل الإنتاج، ونص قانون التأميم على معاقبة هولندا على موقفها المعادي للأمة العراقية ملكية حصة وكل ما يتعلق بها من حقوق في العمليات النفطية وتنتقل إلى شركة النفط الوطنية العراقية ملكية الحصة المذكورة وجمع الأموال إلى الحكومة العراقية[2].

ونشرت جريدة نونيل اوبزر فانير الفرنسية بتاريخ 12 جوان حول خلفية التردد الفرنسي من قبول المقترح العراقي مقالا جاء فيه: "أن الشركة الفرنسية يستحيل عليها أنتخون شركائها في شركة نفط العراق، فهؤلاء الشركاء سبق أن تضامنوا معها حين أراد العراق في فترة سابقة تأميم حصة فرنسا أثناء حرب الجزائر"، كما أن الكارتل الدولي ساند الشركة

[1] خطاب صكار العاني ونوري خليل برازي، جغرافية العراق، المكتبة الوطنية، بغداد، 1979، ص261.

[2] كاظم عباس، مرجع سابق، ص، ص120،121.

الفرنسية في الحصار الذي فُرِضَ على نفط الصحراء الجزائرية من أجل الحصول على تعويض نافذ، ومن ناحية أخرى فإن شركة النفط الفرنسية تشرك مع المساهمين في شركة نفط العراق في العديد من أقطار الخليج العربي، وأضاف المقال: " لكن الشركة الفرنسية تحاول الوصول إلى تسوية الأمور دون الإساءة لشركتها، إذ لابد من الإفادة من الرصيد الذي قدمه العراق على شكل معاملة تفصيلية سبب السياسة الفرنسية في الخليج العربي"[1].

وفي 8 ديسمبر1975 تم تأميم حصص ما بقى تمتلكه الشركات الثلاث غير المؤممة إلى الشركة الفرنسية للنفط (CFP)، وشركة البترول البريطانية (BP)، وحصة كل منها 23,75% وشل بحصة 9,75%، وبذلك تكون العراق قد أنهت جميع الامتيازات النفطية وتمكنت من إسترجاع حقوقها في مجال الصناعة النفطية عن طريق تأميم ثرواتها النفطية، متبعة بذلك أسلوب تأميم، عن طريق القانون بالنسبة لشركة نفط العراق (TPC) وشركة نفط البصرة وأسلوب الاتفاق كما اتخذت أسلوب الاستثمار المباشر في تنفيذ برامجها لتنمية محروقات، وهكذا استطاعت الدولة العراقية أن تأمم نفطها وتكوين شركة وطنية عراقية للنفط، يعتبر خطوة مهمة في سبيل استعادة سيادتها على ثرواتها النفطية والتغلب على السيطرة الأجنبية[2].

2-2- تأميم النفط في السعودية:

منذ توقيع السعودية على أول امتياز للنفط عام 1933 يمكن وصف سياسة المملكة السعودية النفطية بأنها سياسة تغليب المصالح الشخصية (الملكية) والأجنبية الغربية عامة والأمريكية خاصة على مصالح البلاد القومية، فمنذ زمن عبد العزيز آل سعود إلى زمن الملك خالد عبد العزيز وقبل الأوبيك وبعدها، هذه المراجعة تؤكد حقيقتين بارزتين:

[1] المرجع نفسه، ص99.

[2] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص ص، 383،384.

1- أن الشركات الاحتكارية الغربية الكبرى هي المستفيد الأكبر من نهب ثروات السعودية.

2- أن السياسة السعودية كانت، ولازالت تأخذ بعين الاعتبار (مصالح واقع ومشاكل) الدول الصناعية، وذلك على حساب مصالح وواقع ومشاكل الدول النامية من بينها المملكة السعودية بالذات.

وفي عام 1933 حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الامتياز من شركة أسستها الولايات المتحدة الأمريكية التي يعرف اسمها ابتداء من 1944 باسم شركة أرامكو والتي أصبحت شركة ارامكو هي كالتالي: ستاندرد أوف كاليفورنيا 30%، تكساس أويل 30%، نيوجرسي أويل 30%، سوكوني فاكوم 10% وظلت هذه الحصص سارية المفعول[1]، وفي 1939 وسع الاتفاق حيث وصل إلى مساحة مليون كم^2 في أرضيها، وقامت أرامكو بتوسيع نشاطها النفطي، وقد توصلت أرامكو مع الحكومة السعودية في ديسمبر 1950 إلى اتفاق مناصفة الأرباح ووأفقت الحكومة الأمريكية على تخفيض أرامكو للضرائب التي كانت تدفعها حكومة الأمريكية ومناصفة الأرباح[2].

فالمملكة هروبا من مأزق التأميم الذي لا تقبله ولا تريده اعتمدت على مبدأ المشاركة وذلك من تجربة إيران الفاشلة في تأميم البترول 1952 برزت تيار داخل الدول المنتجة للنفط يدعو إلى السيطرة على مصادر الثروة القومية، منهم عبد الله الطريقي مدير النفط السعودي أيام الملك سعود[3]، يرى الطريقي أن التأميم عملية بسيطة ومشروعة وانه لا يشكل عقبة للمستهلكين لان البترول لابد له أن يتدفق إلى أسواقه، سواء أكان مؤمما أو غير مؤمم،

[1] حسن يوسف اللموش، السعودية مملكة ونفط، المركز العربي للنشر وتوزيع، باريس،1982، ص69.

[2] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص107.

[3] المرجع نفسه' ص 107.

لان فائدته لتحقق إلا بوصوله إلى مستهلكيه ولابد أن يستغلو بترولهم لحاجتهم إلى عوائد النفط التطوير إمكانياتهم[1] .

وبعدها قامت السعودية بمفاوضات استمرت أكثر من عشر سنوات، بهدف القيام بمشاركة بين السعودية وشركة أرامكو، حيث قبلت أرامكو باتفاق المشاركة بنسبة 25%، وفي فيفري 1973 وما رافقتها من فرض حظر على تصدير النفط مما قلب المعطيات رأسا على عقب، بحيث أن دعاة التأميم لم يعودوا متحمسين له باعتبار أن التأميم هو قرار سياسي وليس موقفا اقتصاديا وأكثر مردودا من سلاح التأميم، وبعد ارتفاع سعر النفط وكاد هذا الموقف يريح السعودية من عناء العمل على إقناع أرامكو المشاركة فيما يتعدى 50% وذلك لسببين:

– إن دعاة التأميم لم يعودوا متحمسين لدعوتهم وعلى رأسهم عبد الله طريقي.

– إن الحكومة السعودية كانت تعلق موقفها السياسي المعادي للتأميم تبرير تقني هو وجود نقصا في الملاك القادرين على تسيير الصناعة النفطية، وفي جوان من نفس العام رفضت السعودية 60% من مشاركتها مع أرمكو في حين رفضت الحكومة الفرنسية لأسباب متصلة مصالحها في التخلي على ملكية الأرامكو للسعودية إلى أن أعلن وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني 1977 بأن الحكومة السعودية قد أممت شركة أرامكو وان مفعول هذا القرار سري، وفي فيفري 1979 أعلنت الحكومة السعودية رسميا ملكيتها الكاملة لشركة أرامكوا على أن تصبح هذه الشركة فرعا من شركة وطنية أوسع هي شركة البترول الوطنية السعودية وتم تأميم النفط السعودي في سنة1979[2].

2-3- التأميم في سوريا:

[1] محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي، صخور النفط ورمال السياسة، كتب رياض، الريس، بيروت، 2007، ص115

[2] حسن اللموشي، مرجع سابق، ص73.

سعت الحكومات المتعاقبة من بداية الخمسينيات رغم أن سوريا لم تكن حينها منتجة للنفط بعد إلى أن تأكيد شرعيتها على النفط، وخاصة مع تزايد الوعي السياسي الداخلي، ودعم الاتحاد السوفياتي السابق الأمر، الذي أسهم في صدور قانون رقم 133عام1964 الذي يمنع إعطاء أي امتياز لاستثمار أي ثروات معدنية أو نفطية لأي شخص طبيعي أو اعتباري، لتكون سوريا بذلك أول بلد عربي يؤمم قطاعه النفطي، ولجأت الدولة بعدها في منتصف الستينيات إلى استثمار الثورة النفطية بمساعدة دول المنظومة الاشتراكية (عقود المساعدات الفنية، أي تحصل الشركات على تعويض نقدا، أو كميات من النفط المنتج، مقابل خدمات محددة) حيث وضعت برنامجا استثماريا لتطوير الحقول، وإنشاء شبكة الأنابيب تربط حقل كراتشوك بمرفأ طرابلس وتجهيز مصفاة حمص، وبدأ إنتاج النفط في عام 1968بـ20 الف برميل ليصل إلى 192 ألف برميل عام1976[1].

2-4 تأميم النفط في الجزائر:

لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات، حيث مرت عملية التأميم بمرحلتين:

2-4-1- تأميم قطاع توزيع المحروقات:

تأميم قطاع توزيع المحروقات في شهر جانفي 1967 حيث اشترت الجزائر كافة مصالح شركة البترول البريطانية (BP) في مجال توزيع المحروقات، إلى جانب حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة، حيث ارتفعت حصة الجزائر من 10% إلى 20,4 %[2]، و عند صدور قرار 30 أوت 1967 الذي يقتضي باحتكار سونطراك توزيع المواد البترولية، حيث

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص211.

[2] ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015 أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2016، ص 178.

أصبحت الشركة الجزائرية للمحروقات مؤسسة قوية لتوزيع الطاقة والمواد البترولية[1]، وعلى إثر حرب 1967 وضعت السلطات الجزائرية الشركات الأمريكية مثل (أسو- موبيل أويل) و البريطانية تحت الرقابة تمهيد لامتلاك نهائي عن طريق التأميم، وفي 13 ماي 1968 تم تأميم جميع الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع نقل وتخزين المحروقات المحلية والذي وأصبح وطني.

2-4-2- تأميم قطاع الإنتاج البترولي:

بعد تأميم كلي لقطاع التوزيع وجزء من قطاع التكرير بنسبة 56% بعد شراء حصة من شركة (توتال) مصفاة الجزائر في 7 نوفمبر 1968، وجهت نحو قطاع الإنتاج، فقد أبرمت مع الشركة الأمريكية (جيتي)، وبعد مفاوضات طويلة اتفاقا بتاريخ 19 أكتوبر 1968 على تنازل الشركة الأمريكية عن حصة قدرها51%من حقوقها في البحث والتنقيب والإنتاج، وقد شمل هذا التأميم كل من شركة شل وموبيل[2]، بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969 ومثل الجزائر فيها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وعن الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافييه أورتولي Xavier Ortoli وكان التفاوض مركزا على أقسام الامتياز الممنوحة للشركات الفرنسية لكن المفاوضات التي قام بها الوزير عبد العزيز بوتفليقة وصلت بحلول في نوفمبر 1970 ودعا الرئيس هواري بومدين[3]، إلى إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض، وإنهاء تكليف وزراء الخارجية الجزائرية عن متابعة المفاوضات وتحميل وزارة الطاقة والمناجم مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري، وتولي العمليات النفطية في البلاد، وفي الرابع والعشرين من فيفيري1971

---

[1] الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر(د-د)، (د -ب) 2008، ص98.

[2] ميلود بورحله، مرجع سابق، ص178.

[3] عصام بن الشيخ،" **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات**"، دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد 6 جانفي 2012، ص193.

أممت51% من الامتيازات النفط الفرنسية وأعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطابه أمام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) عددا من قرارات قال فيها ما يلي:

زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات الفرنسية بنسبة إلى 51% من أجل ضمان مراقبة جزائرية فعالة للاستغلال النفط الجزائري.

تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني، وأعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت جانب واحد تهدف شركة سونطراك احتكار نسبة 51% من كل مشاريع البتروكيميائية في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط[1].

2-5- التأميم في الكويت:

في 24 جانفي 1974م اتفقت الكويت على نطام المشاركة مع شركة نفط الكويت بموجب هذا الاتفاق حصلة حكومة الكويت على 60% من عمليات وحقوق ومرافق الشركة ومراكبها البحرية وموجوداتها من النفط، مع دفع الحكومة مبلغ 122 مليون كتعويض للشركة، وقد صّدق البرلمان على هذه الاتفاقية بموجب القانون رقم 9 لسنة 1974، بعد معارضة شديدة ضد نسبة 60%،حيث طالب الأعضاء بالتأميم الكامل، وقد جاءت نتيجة التصويت بأغلبية 32 صوتا مع الاتفاقية وصوتين ضدها وامتناع تسعة عشر عضوا عن التصويت وفي 25 اوت 1974، وقعت الكويت اتفاقية مشاركة أخرى بنفس شروط الاتفاقية السابقة، ولكن مع شركة الزيت العربية المحدودة المملوكة لليابان، فتملك الكويت بموجبها 60 % من كافة العمليات و مرافق الشركة التي تعمل في المنطقة البحرية المحايدة و أنشطة الشركات البترولية بالكويت، ولقد أنشئ المجلس الأعلى في 1974، أي قبل عام واحد من التأميم الكامل لصناعة النفط و تتشكل عضوية هذا المجلس من رئيس الوزراء، وستة وزراء هم وزراء البترول و الخارجية والمالية والتجارية والاقتصاد والتخطيط، ونائب

[1] عصام بن شيخ، مرجع سابق، ص194.

رئيس وزراء الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ويشرف على الأنشطة المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية، وفي عام 1975م شكل المجلس حافظة على الثروة البترولية بهدف الإشراف على القانون، وقد أنشئ هذا المجلس بموجب القرار الوزاري النفطي في 31 ديسمبر 1975 م وفي فيفري 1975م وقعت الكويت اتفاقية المشاركة مع شركة نفط الكويت خلال انتاج الكويت بمقدار 152 مليون برميل عام1974م، بنسبة انخفضت والتي بلغت 18 ,9% وبلغ انتاج الكويت بمقدار84,2 مليون برميل، وشهد عام 1977م استكمال الكويت سلسلة تمليكها لشركة النفط العاملة على أراضيها، حيث بدأت هذه الإجراءات عام 1977م وذلك لامتلاك كافة حقوق و أموال و موجودات ومرافق وعمليات الشركة الأمريكية المستقلة العاملة في المنطقة المقسومة، وقد نجحت في تأميمها بالكامل في 19 سبتمبر 1977م حيث قامت باصدار مرسوم قانون 124 عام 1977م بإنهاء الاتفاقية المعقودة مع الشركة و أنهاء الامتياز الممنوح عام 1948[1].

ثالثا: تطور الاستثمارات في القطاع النفطي العربي

3-1- الاستثمارات في قطاع الصناعة النفطية:

تعتبر الطاقة والصناعات المعتمدة عليها، من أهم مصدر للدخل في الدول العربية، وذلك من خلال قيمة الواردات والصادرات، بحيث تنفرد بنصف الاستثمارات العربية في القطاع الصناعه النفطية في التنقيب وإنتاج النفط والنقل والتخزين وتوريع المنتجات النفطية والتي تضمنها الجدول رقم 4 الذي يمثل الاستثمارات الدول العربية في قطاع النفط ففي سنه 1955 كانت الاستثمارات في ثلاث دول: السعودية27% في قطاع التنقيب 11250 مليون دولار والنقل 1800مليون دولار والتكرير137مليون دولار، قطر14%حيث بلغ الاستثمار في قطاع التنقيب 2420 مليون دولار والتكرير 450 مليون دولار، الامارات9% موزعة على القطاعات الثالثة التنقيب 1700 مليون دولار والنقل 400 مليون دولار والتكرير4500

[1] محمد محمود الطناحي، المرجع السابق، ص 118.

مليون دولار، وتمثل نصيب الدول الخمس، وهذه الدول الخمس هي: الجزائر 11% في التنقيب 2900 مليون دولار والنقل 120 مليون دولار والتكرير 3902 مليون دولار، مصر 8% موزعه علي القطاعات النفطيه التنقيب 850 مليون دولار والنقل 500 مليون دولار والتكرير 2600 مليون دولار، الكويت 6% بلغ إستثمار النفط في التنقيب في الكويت 4420 مليون دولار والتكرير 3665 مليون دولار، أما بقية الدول العربية فهي موضحة في الجدول رقم 4، بينما تمثل نصيب الدول الثمانية بحوالي 84% وتنفرد دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 137 مليار دولار، أي ما يعادل 62% من جملة الاستثمارات، وفيما بين دول المجلس فتنفرد السعودية بنحو 42% من جملة استثمارات المجلس، تليها قطر 23%، ثم الإمارات 14%، فالكويت 10%، وعمان 8%، والبحرين 3%، وتتوزع استثمارات المجلس بين القطاعات المختلفة بحيث بلغ نصيب النفط بقطاعاته الثلاث (العلوي الذي يغطي التنقيب عن النفط وتنمية حقوله وإنتاجه وصيانة الحقول المنتجة، الأوسط والذي يغطي النقل وصهاريج التخرين النفطي، أما القطاع الأدنى للنفط فيغطي معامل التكرر وتوزيع المنتجات النفطي) ب36%، من استثمارات المجلس وكل هذه الاستثمارات التي كانت في الدول العربية قبل سنة 1955.

ويبلغ نصيب الغاز متضمنا الصناعات المعتمدة عليه 49%، ثم الكهرباء بنصيب 15%[1].

أما الاستثمار السوري فقد بلغ نصيب القطاع في مجال الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول نحو 509 ملاين ليرة سورية من جملة الاستثمارات النفطية، وتبلغ نسبة الاستثمارات في هذا القطاع 18,7%من مجموع الاستثمارات فيما يلي جدول يمثل نسب توزيع كامل لاستثمارات في مشاريع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول.

[1] حسين عبد الله، اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2012، ص67.

الجدول رقم 03: الإستثمار النفطي في سوريا (1960-1965).

الصناعة	مليون ليرة	نسبة%
الكهرباء	63	18.4
تعدين	30	5.9
البترول	211	41.5
الصناعة الكيميائية	131	25.8

[1] المصدر: الجمهورية العربية المتحدة الإقليم السوري، وزارة التخطيط، مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1960- 1965، دمشق 1960، ص 130.

3-2- الاستثمارات في أنشطة استكشاف وتطوير النفط:

يمثل نشاط الاستكشاف والتنقيب عن البترول القلب النابض للصناعة النفطية، فتمر عمليات الاستكشاف ببعض المراحل المتتابعة التي يشترط نجاح كل منها قبل الانتقال إلى ما يليها، فيتم في البداية عمليات تعزيز الاستكشاف، ويتطلب هذا النشاط استثمارات قليلة نسبيا، ومن بعده تأتي عمليات التنقيب الاستكشافي، بما تتطلبه من موارد استثمارية كبيرة، ويتحقق الاستكشاف وبعدها يتم الانتقال إلى عمليات انتاج النفط، وتكون بحفر آبار التطوير، وإعداد الإنشاءات الرأسمالية التي تعد المكامن النفطية الانتاج، ولتقدير مقدار رأسمال اللازم واستثماره في الاستكشاف لتحقيق هذه الكميات المطلوب وإضافتها إلى

[1] الجمهورية العربية المتحدة الإقليم السوري، وزارة التخطيط، مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1960- 1965، دمشق 1960، ص 130.

الاحتياطي المؤكد، بما يجعلها تتضمن نشاط العديد من الشركات في كافة مناطق الدول العالم[1].

ومن بين الدول العربية التي عرفت أنشطة الاستثمار في اكتشاف النفط نجد الجزائر ففي سنة 1951م شهدت تطورا وتوسعا كبيرين في أعمال الكشف و الحفر، فنجد الاستثمارات تزداد من 310 مليون فرنك فرنسي عام 1951م إلى 13 مليار فرنك فرنسي عام 1955، وتوسع أعمال البحث و الحفر، وقدوم شركات جديدة للتنقيب و الاستخراج و النقل، و الاستثمار، وبلغت الاستثمارات البترولية في الصحراء حدها الأقصى في فترة الاحتلال الفرنسي أي الفترة الممتدة 1958 إلى 1960، حيث أن استثمارات التنقيب و البحث بدأت تسفر في أعلى مستوى وصلت إليه عام 1958م، واستثمار التطوير و التوسع و الاستخراج و النقل بلغت مستواها الأعلى في نهاية عام 1959م، و أن مستوى الاستثمار الذي حققه صناعة النفط في السنوات 1958م و 1960م، بدأ يُظهر إمكانية تحديد مستوى ثابت للاستثمارات اللازمة لتطوير و تكافيء صناعة النفط الجزائري فمنذ سنة 1959م بدأت المجموعات البترولية غير الفرنسية بتشجيع من السلطات الفرنسية، و برغبة منها في الدخول إلى مناطق إنتاج جديدة بغية المساهمة في الاستثمارات البترولية بصورة مستمرة، كما أن هذه الفترة تميزت بظهور التمويل الذاتي و استثمارات الشركات، حيث بدأت الشركات تعيد استثمار أرباحها بصورة متزايدة.

ولقد كانت الاستثمارات البترولية في الجزائر عام 1960م حوالي: 1577 مليون فرنك فرنسي موزعة على مختلف القطاعات، وكانت الاستثمارات مركزة في قطاع التنقيب والشركات، حيث ركزت الشركات مجهوداتها على تطوير المناطق عام 1959م والكشف عن

[1] إيهاب صلاح الدين، الطاقة وتحديات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994، ص165.

مناطق أخرى، مثل: مناطق العرق الشرقي الكبير، وحوض تندوف في غرب الصحراء، وبلغ مجموع الاستثمارات في هذا القطاع 404 مليون فرنك فرنسي[1].

3-3- الاستثمار في صناعة التكرير:

بلغ عدد المصافي الموجودة في الوطن العربي في سنة 1984م إحدى وخمسون مصفاة، تصل إجمالي سعاتها التكرارية إلى أكثر من 5 مليون برميل في اليوم وتوجد 41 مصفاة في الدول العربية بسعة تكرير ابتدائية 4 مليون برميل في اليوم، وان جانبا من هذه المصافي العربية القائمة يعتمد أساس على التصدير، وبلغت طاقة المصافي ما يصل إلى 3مليون برميل في اليوم، وان هذه السعات التي تتعلق بالمصافي ترتبط بالموازين العرض والطلب، وذلك بالاعتماد على العديد من الفروض:

- درجة تعقيد المصفاة ويتفاوت هذا بين ما يمكن اعتباره بالبسيطة أو المتطورة نسبيا، ومن حيث مدى التقدم في معالجة زيوت الوقود والتحويل.

- حالة الموقع المرشح إقامة المصفاة عليه، إذا كان غير مطور أو مطور نسبيا.

- اختلاف الوضع بين ما يتعلق بإقامة مصفاة جديدة أو تنفيذ توسيع على مصفاة قائمة[2].

كما يستلزم التوسع في العمليات التحويل وإضافة طاقات وعمليات جديدة لمعالجة المنتجات يقدر أن تصل التكلفة الرأسمالية لمعمل التكرير حديث إلى 12000 دولار للبرميل/ اليوم، وأعمال التكرير أصبحت تتحمل أعباء إضافية منذ 1993 بسبب المتطلبات البيئية[3].

[1] محمد صابر، مرجع سابق، ص 54.

[2] إيهاب صلاح الدين، مرجع سابق، ص178.

[3] فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية، دار الجامعية بالإسكندرية مصر، 2006، ص117.

جدول رقم 04: يمثل استثمارات الدول العربية في قطاع النفط (الوحدة= مليون دولار)

الدولة	القطاع العلوي	القطاع الأوسط	القطاع الأدنى
السعودية	11250	1800	13705
الإمارات	1700	400	4500
الكويت	4420	00	3665
قطر	2420	00	450
البحرين	100	00	100
المجلس	23290	2320	23260
العراق	500	500	1350
الجزائر	2900	120	3902
سوريا	1250	500	2380
مصر	850	500	1350
تونس	1250	00	00
المغرب	300	00	780

المصدر: فريد النجار، مرجع سابق ص71.

الفصل الثالث:

عائدات القطاع النفطي وانعكاساته

على البلاد العربية

أولا: تطور الإنتاج، الأسعار، والمداخيل النفطية.

ثانيا: العائدات النفطية ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية.

ثالثا: الصراعات والحروب المرتبطة بالنفط في الوطن العربي.

أولا: تطور الإنتاج، الأسعار والمداخيل النفطية

تم ذكر عام 1950 في عنوان الجداول إلا أنه لم يتوفر بيانات حول حجم الإنتاج النفط الخام المكتشف للسنوات التي سبقت عام 1965 في الجداول الإحصائية للشركات النفطية والمنظمات الدولية مما أعاق توفير البيانات وتتبع تطور إنتاج النفط في تلك السنوات.

عند دراسة جداول نلاحظ أن إنتاج النفط الخام للدول العربية الآسيوية ما بين سنة 1965م إلى غاية سنة 1975م في ارتفاع مستمر وزيادة بوتيرة متسارعة وكبيرة مقارنة بالدول العربية الإفريقية، حيث أن إنتاج النفط الخام المستخرج في البلاد العربية الآسيوية مرتفع، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب الحظر النفطي الذي قامت به الدول العربية نتج عنه ارتفاع الأسعار، أما ما بين 1980-2000م فكان إنتاج النفط الخام غير مستقر.

أما فيما يتعلق بالدول العربية الإفريقية نلاحظ أن إنتاج النفط الخام لم يكن في زيادة كبيرة على غرار الدول العربية الأسيوية، ماعدا ليبيا نلاحظ أن إنتاج النفط الخام فيها كان في تطور مستمر، ففي سنة 1965م كان الانتاج 232 ألف برميل/اليوم، وبقي في ارتفاع إلى غاية سنة 2000م بلغ إنتاج النفط الخام مليون و147 ألف برميل/ اليوم.

أما إنتاج الدول العربية الآسواية نلاحظ إنتاج النفط الخام فيها مرتفع مقارنة بباقي الدول العربية الافريقية وعلي رأسهم السعودية التي تنتج كميات ضخمة ففي سنة 1965 بلغ إنتاجها من النفط الخام مليونين و250ألف برميل/يوم وظل أنتاجها في أرتفاع إلى غاية سنة 1980 حيث بلغ 9مليون و900ألف برميل/يوم وفي سنة 1995 بلغ إنتاجها 8مليون و234ألف برميل/يوم أما العراق فبلغ إنتاجها من النفط الخام عام 1965 مليون 312 ألف برميل/يوم حيث أن إنتاج النفط في تزايد مستمر الي غاية سنة 1990 مليونين 112ألف برميل/يوم .

أما إنتاج النفط في البلاد العربية ما بين 1965م إلى غاية 2000م فقد كان الإنتاج في تزايد مستمر كونه يتوسط الأسواق العالمية وقريب منها انخفاض تكاليفه وجودته وازدياد الطلب، وحاجة الدول الغربية للنفط العربي، كل هذا ساهم في ارتفاع إنتاج النفط في البلاد العربية.

في بداية الصناعة النفطية كانت أسعار النفط مستقرة، حيث بلغت في المدة 1948-1970، ما بين 1,5-2,5 دولار وذلك لأن الصناعة النفطية لم تكن متكاملة ولم تكن بالمستوى المطلوب من أدى إلى استقرار الطلب العالمي للنفط واستقرار أسعار النفط[1].

- وبعد عقد مؤتمر طهران 1971 أرتفع سعر برميل النفط العربي من 1,8-2,18 دولار للبرميل بالمقابل، وافقت دول الخليج العربي المنتجة على ضمان استقرار الأسعار خلال خمس سنوات حتى 13 ديسمبر 1975[2].
- بعدها حدثت تغيرات جوهرية أثرت في حدوث اختلال بين العرض والطلب والضغط نحو الارتفاع فأزمة النفط عن 1973 أو صدمة النفط الأولى في 15 أكتوبر 1973 عندما قامت الدول العربية بإعلان الحظر النفطي حيث قررت الدول العربية خفض إنتاج من النفط وفرض حظر على شحنات النفط الخام وزيادة سعر النفط منظمة الأوبك الخام في الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ونتج عنه الارتفاع أسعار لتصل 17,25 دولار للبرميل عام 1973[3].
- طالب أعضاء الأوبك عام 1977 بزيادة أسعار النفط لكن أختلف الأعضاء حول الزيادة وبعض الدول اقترحت 10% في جانفي 1977 و5% في جويلية 1977، وفي مؤتمر شوكهرلم الذي كان ما بين 12-13 جويلية 1977 وافقت فيه السعودية والإمارات على زيادة

[1] حاتم قريشي، مرجع سابق، ص66.

[2] شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية من 1973-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014، ص 83.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط، د-د، د-ب، د-س، ص 83.

أسعار النفط 5% وتخلت الدول الأخرى عن الزيادة التي كانت تدعو لها بداية جويلية 1977، حيث أصبح السعر الموحد للبرميل واحد هو 12,6 دولار[1].

- تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت زيادة غير متوقعة برغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة على النفط المستورد بالبحث على اقتصاد في استعمال الطاقة وتنمية ومصادر بديلة له للحد من ارتفاع الأسعار التي زادت من 12,9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 29 دولار للبرميل سنة 1979، ولقد أثرت حرب الخليج الأولى عندما توقف الصادرات النفطية لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل سنة 1980، مما أدى إلى حدوث أزمة بترولية ثانية[2]، كون إيران من المنتجين الأساسين للنفط وبادرت منظمة الأوبك إلى رفع الأسعار، وفي سنة 1986 عرفت الأسعار انخفاض بدل من الارتفاع، وتعود أسبابها إلى الحرب العراقية الإيرانية، و انخفاض الطلب العالمي على النفط ، ومنذ النصف الأول من عام 1987 انخفضت أسعار النفط الخام من 18,7 دولار للبرميل لتعود إلى مستواها قبل الأزمة النفطية الأولى ثم انخفض سعر النفط في حدود 45% ، وبعدها شهدت أسعار النفط ارتفاع قياسي خلال سنة 1974 فقد فاقت عتبة 10 دولارات حيث تضاعفت أكثر من 3 مرات بالمقارنة مع أسعار 1973، لتشهد زيادة طفيفة لكن بقي دوما أقل من 15 دولار، غير أنه بحلول 1979 تضاعفت أسعار منظمة الأوبك لتصل إلى حوالي 30 دولار وهي العتبة التي بقيت عليها الأسعار حتى سنة 1982[3].

[1] شكاكطة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 84.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص136.

[3] إلكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، تر بسام خليل، بيروت، 1984، ص ص66-67.

من خلال دراسة الجدول يمكن الملاحظة أن مداخيل الدول العربية النفطية لها مكانة كبيرة في مجموع مداخيل اقتصاد الدول، لا سيما الدول العربية الأسيوية التي استحوذت على القدر الأكبر من هذه المداخيل كونها تحتل مكانة معتبرة في إنتاج النفط في الوطن العربي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، وعلى رأسها دول الخليج التي بلغت مداخيلها و549 مليون دولار فالنصيب الأكبر من المداخيل كان تستحوذ عليه هذه الدول.

أما فيما يخص الدول العربية الإفريقية فقد بلغ مداخيلها من النفط مايلي، فقد أتستحوذت تونس على النصيب الأقل من مجموع مداخيل الدول (الجزائر، مصر، ليبيا)، فيما بين الفترة 1980م-2000م، أما بالنسبة للجزائر وليبيا فكانت الدولتان الإفريقيتان الأكثر نصيبا من المداخيل النفطية، وفي سنة 1980 بلغ مدخول الجزائر10مليون و559الف دولار، وانخفض مجموع المداخيل ما بين عامي 1985-1990 بلغ مدخولها 9مليون و841الف دولار وذلك في سنة 1985 وفي عام 1990 بلغ مداخيل الجزائر من النفط 9مليون 780الف مليون دولار ، وبعد ذلك ارتفع مدخول الجزائر في سنة 1995 ليبلغ 10مليون و250الف دولار.

أما بالنسبة لمصر فكانت المداخيل النفطية في ارتفاع متزايد، حيث بلغت في عام 1980م نصيب 955 ألف دولار أما فيما يخص المداخيل النفطية عام 1995 فكانت النصيب 920ألف دولار.

ثانيا: العائدات النفطية ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية

1-1- عوائد النفط في البلاد العربية:

تُحْسَب عوائد النفط عن طريق ضرب معدل السعر مضروب في الكمية المبيعة، فكلما كان السعر أعلى بقدر معين، كان العائد أكثر والعكس صحيح، ولم يكن لدى أقطار الأوبك حتى أوائل السبعينات أي سلطة لتقرير السعر أو الكمية على حد سواء وكان عليها القبول بحقها من عوائد النفط كما هي محددة في اتفاقيات الامتياز، كما تحددها قرارات التسعير من قبل الشركات صاحبة الامتياز، وظل عائد الحكومات بالنسبة إلى برميل النفط دون الدولار الواحد في الستينات بالرغم من نجاح الأوبك في وضع حد لخصومات السوق ولم تنل سوى أربعة أقطار في الأوبك (إيران، سعودية، فنزويلا، ليبيا) عوائد بمبلغ مليار دولار عام 1970 و كانت فترة الستينيات فترة إنتاج على_دول الأوبك و حصلت على إيرادات منخفضة بسبب السعر المنخفض وانتقال سلطة قرارات التسعير من الشركات إلى الأقطار المصدرة[1].

أدت الطفرة الهائلة في عوائد النفط عام 1973 م إلى تكريس ظاهرة اعتماد الدول العربية النفطية على عائدات النفط في تكوين حصيلة الصادرات فقد بلغت النسبة التي ساهمت بها عائدات النفط في إجمالي إيرادات العامة 1975 بـ 69% في العراق 97% في كل من الكويت وليبيا 93% في قطر و 81% في السعودية، كما بلغت نصيب صادرات النفط ما قيمته من صادرات الدول العربية النفطية عام 1975 النسب التالية 93% في الجزائر 94% في الكويت و 97% في قطر و 98% في دولة الإمارات العربية و 98,6% في العراق وحوالي 100% في كل من السعودية وليبيا ،وقد أثرت الزيادة في عائدات النفط على تخصيص هذه العائدات في

[1] علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز الدراسات والوحدة العربية، لبنان، 1991، ص 113.

الخمسينات والستينات وتحويل 50% من الإيرادات في كل من الكويت، قطر، البحرين إلى الإنفاق الحكومي لأغراض الإنماء[1].

قدرت عوائد النفط في الوطن العربي عام 1970 حوالي 4,6 مليار دولار وفي عام 1971 بلغ إجمالي عائدات النفط في الوطن العربي حوالي 5,8 مليار دولار لترتفع عوائد النفط في الوطن العربي الى 58 مليار دولار عام 1975 وفي عام 1976 قدرت عوائد النفط 36,7 مليار دولار[2].

وعاد حوالي 47,50٪ من مجموع العوائد النفطية خلال فترة ما بين 1979-1982 في السعودية حوالي 48,50% العراق والكويت وليبيا والإمارات، الجزائر، بينما تقاسمت 4٪ الباقية الأقطار المصدرة للنفط وهي قطر، مصر، سوريا، تونس، بحرين، عمان[3].

واستخدمت العائدات بهدف التوسيع في قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد عرفت فترة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات إنخفاضا في العوائد النفطية في الدول العربية من 202 مليار دولار عام 1981 إلى 103 مليار دولار عام 1990 ومن ثم إلى 97,8 مليار دولار عام 1995[4].

[1] محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص ص 70-71.

[2] مرجع نفسه، ص 111.

[3] علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص114.

[4] جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات (د، د)، (د.ب)، 1997، ص ص 10-11.

1 -2- العوائد النفطية ومشاريع التنمية الاقتصادية

1-2-1- العوائد النفطية والتنمية الزراعية:

لقد كان تخصيص جزء من الفوائض النفطية لقطاع الزراعة ضرورة في دول الوطن العربي ملحة تمتاز بأبعاد استراتيجية واضحة المعالم وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع الاستهلاك المحلي، ورغم ضالة الموارد الأرضية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعتبر أساسا لتطوير هذا القطاع وتم توجيه جزء من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة مما انعكس حجم **الفجوة الغذائية*** لهذا القطاع، وبلغ متوسط مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط حوالي 3,2% عام 1985 وإرتفع ليصل إلى 4,7% عام1995، في نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد، في الدول المنتجة للنفط حوالي 399 دولار عام 1995 مقارنة بـ 266 دولار عام 1985 وقد استفاد قطاع الزراعة إلى حد كبير من الاستثمار البنية التحتية في الأقطار المصدرة للنفط التي حصل بها المزارعين بهدف زيادة الإنتاج الزراعي عام 1995 مقارنة عام 1985 ويعكس نصيب الفرد من الواردات الزراعية وتطور الإنتاج الزراعية[1].

حيث ساهم القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي في الدول العربية وفقا لتقديرات 1999 ويتصدر السودان المركز الأول بنسبة 37,4%، العراق 32,7% ثم سوريا 24% ومصر والجزائر، المغرب، تونس بين 10,5% و 16,3%، أمّا دول الخليج العربي فتتراوح بين 0,4% في الكويت و 6,6% في السعودية وطرا على الناتج الزراعي للدول العربية تطورات خلال 1999 وزيادة ملحوظة في بعض الدول منها مصر، تونس، العراق، السعودية و لبنان تراوحت 1,2% في

*الفجوة الغذائية: هي الفرق بين قيمة كل من الواردات والصادرات من الغذاء أي أن هذه الفجوة هي بمثابة صافي الواردات أو أنها الفرق بين إجمالي المتاح للاستهلاك من سلعة معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة (ينظر إلى بوزيدي حافظ أمين، دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، 2018، ص 23.

[1] جميل طاهر، مرجع سابق، ص 16.

العراق 7,3% في مصر نتيجة السياسات التي طبقتها والدعم الحكومي لتحسين الإنتاج الزراعي ،وإعطاء تسهيلات ،وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 1999 حوالي 300 دولار في مصر وتعتبر المملكة السعودية مثالا جيدا على تطور القطاع الزراعي حيث أدت أعمال دعم المزارعين وتطور_القطاع الزراعي التي اتبعها الحكومة خلال السنوات الماضية إلى زيادة إنتاج السعودية من القمح، وتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث كان الأرز الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنموية في الأقطار النفطية، هو السعي لضمان نهاية عصر النفط عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تخفيض سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر الدخل مما يتطلب بناء اقتصاد متطور وقد ساعدت الفوائض المالية خلال العقدين الماضيين على الاستثمار في البنية التحتية مثل إقامة السدود وشبكات الري التي كان لها دور في إنتاج المحاصيل وقد شجع على قيام صناعات تخدم قطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج[1].

على الرغم من أن القطاع الزراعي يمثل نشاطا بارزا في اقتصاديات الدول العربية بسبب استيعابه لحجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتلبية للحاجيات الاستهلاكية الغذائية، فضلا عن السلع والمواد الأولية التي تستخدم في مدخلات العديد من الصناعات التحويلية إلا أنه متدني قياس بالدول المتقدمة والنامية، فالقطاع الزراعي يشهد تطور في مجال[2].

1-2-2- العائدات النفطية في قطاع الصناعة: يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وتساهم الصناعة الاستخراجية 73% من إجمالي الصناعة ذلك سنة 1993، ويعتمد قطاع الصناعة على منتجات الصناعة الاستخراجية في الناتج الإجمالي

[1] جميل طاهر، مرجع سابق، ص 17.

[2] مثنى مشعان خلف المزروعي، النفط العربي دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية تربية قسم جغرافية، 2009، ص 106.

للدول النفطية بحوالي 61,4% عام 1980 حيث انخفضت لتصل إلى32,7% عام 1985 و 32,1% عام 1995، يهدف لإشباع حاجيات السوق المحلية، بالإضافة إلى مصافي تكرير النفط[1]، وشهدت البلاد العربية تطورات هامة في مجال تطوير مصافي النفط وذلك لتلبية الطلب المتنامي على المنتجات النفطية في السوق المحلية، وتتركز معظم المشاريع في البحرين والسعودية والعراق والكويت الإمارات العربية المتحدة وسلطة عمان والجزائر[2].

إما بخصوص إنتاج البتروكيماويات قد خصصت دول مجلس التعاون مبالغ استثمارية كبيرة لتنمية القطاع الصناعي، حيث يظهر أثر النفط في قطاع الصناعات التحويلية خاصة في صناعة البتروكيماويات من خلال القيمة المضافة لبرميل النفط الخام بعد تكريره بلغ حوالي 3 دولارات، لكنها بلغت 36 دولار إذا تم تحويله إلى بتروكيميائية، من هنا جاء دخول الدول المصدرة للنفط في الصناعات البتروكيميائية بهدف تنمية مواردها الأساسية، خاصة أن احتياط النفط الخام في الأقطار العربية بلغ حوالي 66% من الاحتياط العالمي، وتسعى الكثير من الدول العربية المصدرة للنفط لتوسيع المشاريع القائمة إلى إنشاء مجمعات صناعات بتروكيميائية جديدة، أما بخصوص صناعة الأسمدة الكيماوية التي تعتبر إحدى المدخلات الهامة للإنتاج الزراعي خاصة فيما يتعلق بتحسين التربة وتغذية النباتات فقد حققت بها الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربي، التنمية المستدامة[3].

وفي العراق أبدت حصة التنمية سنة 1970 أولوية لقطاع الزراعة والصناعة وبلغت الزراعة حصة 35,3 % والصناعة 8,2% وارتفع معدل الاهتمام بصناعة من51,7%عام_1970 إلى 106,3% عام 1973و تطورت الصناعة مع سياسة الحكومة لتعزيز مكونات الصناعة

[1] جميل طاهر، مرجع سابق ص 15.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، صناعة تكرير النفط في العالم، أكتوبر، 2019، ص 206.

[3] جميل طاهر، مرجع سابق،ص 16.

وحضي الإهتمام بمجال صناعة الاسمنت والحديد والزجاج وتوسيع في معامل تكرير النفط وصناعة خطوط الأنابيب والكهرباء، الأسمدة وغيرها من المنتوجات مما حقق تقدم في مستوى العلمي والصحي وكذلك الوفيات والسكن وتحقق مقايضة النفط بالتنمية إلا أن الحروب العراقية استنزفت طاقات بشرية ومادية ووضعت عائدات النفط العراقي في تمويل الحرب[1].

1-2-3- العائدات النفطية في قطاع الخدمات: بدأ قطاع الخدمات يؤدي دورا متزايدا في اقتصاد الدول العربية عموما، والدول النفطية خصوصا، لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم تعاظم الثورة النفطية في منتصف السبعينات، وما أعقبها، حيث تزايد نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مستوى الدخل ومن ثم معدلات التنمية، وقد أدت الثروة النفطية إلى الأخذ بمبدأ الدولة الراعية (State welbare) وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات وقد أدت الفوائض النفطية، وخطط التنمية للأقطار، إلى حدوث هجرة الأيدي العاملة من الأقطار العربية كثيفة السكان، مما أدى إلى نمو قطاع الخدمات في بعض الدول، وأصبحت الدولة تقدم خدمات في مجال التعليم والصحة وتوفير التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، وقد تم إضافة نظام للضمان الاجتماعي فضلا عن تقديم الكثير من خدمات النقل والشحن والتجارة والمواصلات وخدمات والتأمين، فساهمت الإيرادات النفطية التي بلغت حوالي 72% من إجمال الإيرادات، ولقد انعكست التطورات في جانب الإيرادات النفطية على تحسين الأوضاع المالية للشركات العاملة في الدول المصدرة للنفط على وجه الخصوص الشركات النفطية، وهذا الأمر أُحْدث أمرا ايجابياً على الإيرادات الضريبية في تلك الدول، كون الضرائب على دخل الشركات تمثل المصدر الأساسي في غالبية الدول النفطية، ولقد كان النفط وراء نشوء قطاع مالي ومصرفي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة القروض الدولية والقيام بالاستثمار

[1] هاني حبيب، مرجع سابق، ص، ص 217، 216.

الدولية، واكتساب الخبرات بعملية المتاجرة بالنقد الأجنبي وإدارة المالية والعمليات التجارية [1]، واستخدام القروض المصرفية في تمويل المشروعات الكبرى بدول الخليج كما يتخذ عدد من القروض المحلية والعالمية في مجموعة تعرف بقروض نقابية، وارتفعت السيولة نتيجة الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط وعائداته نتج عن ذلك أن اشتدت المنافسة بين المقرضين والمشاريع العديدة منها المشروع القطري للغاز والمشروع السعودي « gansab » وقد نجحت شركة ناقلات القطرية في توفير احتياجاتها[2].

فتجد الانفاق على الخدمات الحكومية في دول الخليج العربي ارتفع من 25,8 مليار دولار عام 1985 إلى 38 مليار دولار عام 1994 مما يعكس دور العائدات النفطية في قطاع الخدمات[3]، وهو ارتفاع النفقات الجارية لدول مجلس التعاون من 11,2 مليار دولار عام 1975 إلى41,8 مليار دولار عام 1980، ومن ثم إلى 76,6 مليار دولار عام 1993 ولقد كان قطاع النفط وراء نشوء قطاع تجاري وخدماتي كبير وواسع في دول الخليج العربي حيث خلقت إيرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي قوي يقوم على تدوير فوائض وإدارة القروض الدولية، والقيام بالاستثمار واكتساب الخبرة في عمليات التجارة بالنفط الأجنبي وإدارة المحافظ المالية والعمليات التجارية ،وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في دول الخليج 1993 حوالي 117 مصرف منها 59 مصرفا وطنيا و58 مصرفا أجنبيا، في حين بلغ إجمالي موجودات هذا المصرف حوالي 18,6 مليار دولار عام 1993 والذي يمثل 33% من الموجودات العربية، وقد شهدت فترة الثمانينيات بالذات زيادة نصيب قطاع الخدمات في جميع الدول النفطية، في الخليج حيث ارتفع

[1] مثنى مشعان خلف المزروعي، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[2] حسن عبد الله، مرجع سابق، ص ص 65-66.

[3] جميل طاهر، مرجع سابق، ص 18.

نصيب قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي للكويت من 32,7% عام 1981 إلى 61,4% عام 1991، في المملكة السعودية من 20,2 % عام 1981 إلى 40% عام 1991[1].

1-2-4- العائدات النفطية ومشاريع التنمية الاجتماعية في البلاد العربية:

لقد ظهر واضحا أثر توظيف عوائد النفط في التنمية الاجتماعية في الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط خاصة فمنذ بداية السبعينيات، وقد تزامن هذا الأثر مع الاقتراحات والتوجهات التي ظهرت وركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، بحيث تكون استراتيجية تضمن الجوانب الاجتماعية خاصة العنصر البشري.

إن مؤشر التنمية البشرية يحتوي على ثلاث عناصر أهمها أن يحيا الإنسان حياة طويلة خالية من العلل (مؤشر توقع الحياة عند الولادة)، أن يكتسبوا المعرفة (مؤشر درجة الإلمام بالقراءة والكتابة) ، وأن يتحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى لائق (مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي)[2]، وجاءت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المصدرة للنفط في المراكز الأربعة من حيث مستوى التنمية البشرية، وهي حسب الترتيب، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين ويعكس هذا الترتيب على ارتفاع الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص، مما انعكس على الارتفاع المتوقع عند الولادة وانخفاض الوفيات للأطفال وتحسين مؤشرات البيئية الصحية والحياتية(77 سنة في الكويت و78 سنة في الإمارات)، وتحسن في المؤشرات الصحية وقد انعكس حجم الإنفاق على خدمات الصحية وإقامة مستشفيات وعيادات وزيادة عدد الأطباء والممرضين وعدد مرافق الخدمات الصحية.

[1] جميل طاهر، مرجع سابق، ص 18.

[2] مثنى مشعان خلف المزروعي، مرجع سابق، ص ص 96-100.

كما انعكس مستوى تأثير العائدات النفطية على مستوى التعليم، وقد زاد معدل القراءة والكتابة في الكويت من 54% عام 1976 إلى 93,3% وقد كان حجم الإنفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الدول العربية، المصدرة للنفط، وتوسيع التعليم في جميع مراحله وتطبيق إلزامية التعليم وإنشاء مشاريع لمحو الأمية مما أدى إلى زيادة معدل قراءة والكتابة فالعائدات النفطية رفعت مستوى المعيشة في الدول العربية حيث جاءت على رأسها الكويت تليها قطر، الإمارات، البحرين ليبيا، عمان[1]، فعند حدوث حرب أكتوبر 1973 وما تلاها من حظر نفطي الذي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط على صادرتها، ارتفعت أسعار النفط بصورة كبيرة حوالي 2.2 دولار للبرميل عام 1973 إلى ما يقارب 50 دولار عام 1980 وترتب عن ذلك تحقيق فوائض مالية ضخمة للدول المصدرة للنفط[2].

ومن أمثلة على ذلك الكويت التي استخدمت هذه الفوائض في:

– إقامة مشروعات ضخمة في مجال البنى التحتية من طرق وجسور ومستشفيات ومدراس ورفع مستوى الخدمات العامة المختلفة المقدمة للأفراد.

– توفير فرص عمل للمواطنين واستخدام الفوائض المالية في اقتسام الثروة وإعادة توزيع الثروة على الأفراد إلا أن النمط الذي سارت عليه عملية ترتب عليها ما يلي:

– وجود تحسن كبير في مستويات المعيشة، والخدمات العامة، وعلى وجه الخصوص التعليم وارتفاع مستويات الرفاهية.

– وجود مجتمع استهلاكي، وانخفاض الإنتاجية وقلت فيه قيمة العمل وازداد فيه اعتماد المواطن على الدولة.

[1] مثني المشعان خلف المزروعي، مرجع سابق ، ص ص 96–100.

[2] محمد إبراهيم السقا، استخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 33، 2009، ص 08.

– زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي هيمنة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي[1].

أمّا السعودية فقد أسفرت نسبة الزيادة عن ارتفاع واضح في إجمالي الدخل عام 1973 حيث بلغت 94%، وقد عملت السعودية على تطوير التنمية الاجتماعية، وتطلع الملك فيصل لمواكبة الحضارة العالمية حيث أدرك مدى التأخر الذي عاشته البلاد فسعى للنهوض بها، وتطويرها عن طريق زيادة الدخل وإيرادات الدولة خاصة من البترول فحينها زاد الدخل في المملكة السعودية وبلغ الدخل 85 % من البترول عام 1971م صار متوسط دخل الفرد ما يعادل 315 دولار أي ما يقارب 1203 ريالا في الشهر وبزيادة صادرات المملكة من البترول ارتفعت نسبة الدخل 67 % خلال ثلاث سنوات في عهد الملك فيصل، فارتفع سعر البترول وحقق تطورا اجتماعيا واقتصاديا ضخما للمملكة[2].

[1] محمد إبراهيم السقا، مرجع سابق، ص 09.

[2] محمد اللموشي، مرجع سابق، ص ص 77–79.

ثالثا: الصراعات والحروب المرتبطة بالنفط

لقد شهدت البلدان العربية، نزاعات وحروب كان النفط سببا في قيامها، فالنفط كما قال محمد حسين هيكل: "كان عنصرا دائما في كل ازمة كبري وقعت في العالم العربي"[1].

1- النفط وحرب أكتوبر 1973:

برز العامل النفطي في الصراع العربي أكثر فأكثر في حرب أكتوبر 1967، هذه الحرب التي خططت لها الولايات المتحدة الامريكية بالاتفاق مع إسرائيل، عندما أعلنت القيادة المصرية قرارها بإغلاق خليج العقبة وهو الشريان الحيوي لإمداد إسرائيل بالبترول وتلقت إسرائيل القرار المصري وحولته الى قضية منح حرية الملاحة في خليج العقبة أبدتها بذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا[2]، أما بداية الصراع المسلح بين الجانب العربي والقوات الإسرائيلية مفاجئة تامة لجميع القيادات السياسية والعسكرية، والعربية، باستثناء القيادات المصرية والسورية ولقد مر التخطيط للحرب بمرحلتين أساسيتين في دورتي مجلس الدفاع المشترك الثانية والثالثة عشر العاديتين، وقد أمكن تنفيذ هذا التخطيط بنسبة عالية في أثناء الحرب[3].

إنّ حرب أكتوبر شكلت بداية جديدة اقتصادية للعرب، بحيث كان الوطن العربي يقع ضحية احتكارات الغربية، حيث دعم الغرب إسرائيل كونها قاعدة متقدمة تضمن سيطرة الغرب على النفط العربي في منطقة الخليج العربي، ولأول مرة يتعلم العرب معنى الاحتكار الذي لا يكون تحت سيطرته فقد قام العرب بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخفضوا من إنتاج النفط، والأهم من ذلك أنهم اتخذوا خطوتين تاريخيتين حاسمتين:

- تأميم شركات النفط.

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 249.
[2] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص252.
[3] طلعت مسلم، الوحدة عسكريا مشاركة الجيوش العربية في حرب أكتوبر 1973، منشورات الطليعة، تونس، 1989، ص 21.

– التحكم في الأسعار[1].

اشتركت القوات المصرية والقوات السورية معا للقيام بعمليات عسكرية لتحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي واتفقتا على تنفيذ الخطة ولكن لا يوجد أي تنسيق أو تعاون بري أو بحري أو جوي بين الجبهتين، وكان الاتفاق على بدأ العمليات الحربية في أن واحد و الارتباط الوحيد بين الجبهتين، وكان السند السياسي في هذه المشاركة هو اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا وتعيين الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، بوصفه قائدا عاما للقوات المصرية، قائدا عاما للقوات المحاربة[2].

فقد أدت التوترات بين العالم العربي وإسرائيل إلى حرب أكتوبر، والتي عرفت أيضا بالحرب العربية الإسرائيلية، ففي 1972 أعلن أنور السادات جهرا بأن بلاده ملتزمة بمحاربة إسرائيل، كما كرر تهديده في 1973م، فكانت حرب السادس من أكتوبر 1973م، التي قامت بها كل من مصر وسوريا، حيث فاجئ الهجوم إسرئيل وتقدمت القوات المصرية بأسرع مما كان متوقعا لها كان بإمكان حسب تقديرات القادة المصريين آنذاك مواصلة الهجوم، لكن قام الرئيس أنور السادات بإجبار القوات المصرية بالوقوف في مواقع مكشوفة صعبة الدفاع، وكان ذلك جزءا من الخطة التي تسمح بتدخل كسينجر في سياسته لفك الارتباط بين مصر وبقية الدول العربية آنذاك والاستحواذ[3]، وفي هذه الحرب استخدام النفط العربي لأول مرة بفاعلية كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب القومية بعد أن كان مجرد سلاح تهديد به الدول النفطية الدول الغربية المستهلكة للنفط بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية حيث فأجا سلاح النفط العالم أجمع وأحدث ارتباطا في علاقات الدولية بحيث فأجأ الصراع بين الحكومات العربية والحكومات الغربية ونقطة الارتكاز في التجاذب

[1] منيف الرزاز، الوطن العربي بعد حرب أكتوبر، مقالة نشرت في العدد الأول من قضايا عربية، منشورات الطليعة، تونس، 1974م، ص 22.

[2] محمد فوزري، حرب أكتوبر عام 1973دراسة ودروس، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1989، ص 7.

[3] عبد الحي يحي زلوم، مستقبل البترول في كازينو العولمة، د. د، د، ب، د، س، ص 144.

السياسي وسلاح البترول العربي قد اشتراك بإيجابية في رفع مشكلة الصراع بين الشرقي والغربي وشكلة الطاقة في العالم[1].

2- النفط والصراع العراقي"الإيراني": لقد كان البترول عنصرا دائما في كل أزمة كبرى وقعت في الوطن العربي، وهذه الحرب التي دامت 8 سنوات، كان تأثيرها في قضية البترول تأثير بعيد المدى، ويكفي أنها دارت بين الدولة الثانية في إنتاج البترول إيران والدولة الثالثة العراق وأن تمويلها كان بموارد البترول على الناحيتين، ثم إن أول أهداف كل كطرف من طرفيها انصب على ضرب منابع البترول ومنشاته لدى الطرف الأخر[2].

ولقد تمكنت إيران من وقف صادرات البترول العراقي تماما عندما دمرت أرصفة في مصر البترول من خلال السيطرة على مضيق هرمز الذي تبلغ فتحته حوالي 20 كم، بحيث تقدر الطاقة الإجمالية الموجودة في الأرصفة حوالي 175 مليون طن سنويا للبترول وأن هذا المنفذ البحري قلل من حق العراق في الوصول إلى أعالي البحار المفتوحة في مجال نقل السلع والصيد وخاصة نقل البترول لأن سوق الصادرات البترولية العراقية ما عدا تركيا والأردن فإنها كلها تقع فيما وراء أعالي البحار[3].

لقد اندلعت الحرب بين إيران والعراق في 4 سبتمبر 1980 وذلك للعديد من الأسباب أو الخلفية، بحيث أن هذه الحرب هي صراع موروث من حقب سابقة ومن أسباب هذه الحرب نذكر ما يلي:

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ص 252 -253 .

[2] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص 60.

[3] محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 24.

- **الاعتبارات الجيوبوليتكية:** لقد كانت هذه الاعتبارات على الدوام حاكمة في قضية الحدود العراقية، الإيرانية، مما جعلها حدود احتكاك بين القاطع الجبلي وهو الذي يبدأ من المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي نزولا إلى سلسة جبال آق طاغ ، يتميز بوعرة وتنعدم فيه الطرق الصالحة لحركة الأليات الثقيلة، و القاطع الأوسط من خانقين ويسير بشكل مقعر على العراق باتجاه الجنوب الغربي ثم ينعطف باتجاه الجنوب الشرقي ويقرب الحدود الإيرانية من جهة بغداد، ونزاعات أكثر منها حدود سلام وجوار، بحيث تقسم الحدود العراقية الإيرانية إلى قواطع[1].

- **الاعتبار المذهبي (الطائفي):**ظل هذا الاعتبار مؤثرا في مجمل العلاقات بين العراق وإيران، بحيث أن الدافع الثاني للصراع هو توغل المذهب الشيعي الداخلي والرغبة في الدفاع عن بلدان المنطقة من قيام الثورة الإيرانية، ذلك باستغلال و انتهاز فرصة ضعف إيران بعد الثورة، سعيا في تحقيق المزيد من النفوذ والسلطة[2].

وفي 9 سبتمبر 1988، غداة وقف إطلاق النار بين العراق وإيران أخذت الكويت قرارا بزيادة إنتاجها النفطي، مخالفة بذلك الاتفاقات المعقودة في إطار منظمة الأوبك، وقد تم التركيز الكويتي في تحقيق هذه الزيادة الإنتاجية على أبار الرميلة الواقعة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها مع العراق، ولقد اعتبر صدام حسين مبادرة الكويت في زيادة إنتاجها النفطي استفزازية، وهي أدت إلى انخفاض أسعار النفط العالمي، وإلى خسارة العراق الذي يعتمد في 90 % من وارداته على النفط[3]

[1] عبد الوهاب القصاب، الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، قطر ،2014، ص 56.

[2] محمد أبو سمرة، أسرار الحرب الأمريكية على العراق، د.، د، د، ب، د، س، ص 160.

[3] بيار سالينجر اريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1993، ص 8.

إحتلت الأزمة الكويتية العراقية مركز الصدارة في الاهتمامات الدولية بسبب وجود أكبر مخزون للنفط في العالم في رقعة صغيرة من الأرض، وهذه المنطقة هي منطقة الصراع بين الشرق والغرب، وقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها استنادا إلا مبدأ حماية منابع النفط وضمان استمرار تدفقه إلى الأسواق الخارجية الأمريكية والأوروبية، ولهذا ما إن تم الاجتياح العراقي للكويت في 2 أوت 1990، حتى تحرك العرب والعالم لإيجاد حل لهذا النزاع، وبعد يومين من الاحتياج أصدر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بيانا مشتركا دعا العراق الانسحاب الفوري من الكويت[1].

ولقد اتخذت العراق جانبا جديدا في الاستعدادات شكل أخرا يتماشى مع الموقف الدفاعي الذي فرض على العراق، بحيث تمثل الجانب الأخر بشكل رئيسي في عملية تلغيم أبار النفط الكويتية والتهديد بنسفها إذا ما تعرضت العراق لهجوم في بعض المواقع الاستراتيجية[2].

3- النفط و حرب الخليج الثانية:

لقد تم اجتياح العراق للكويت في الثاني من شهر أوت عام 1990 وذلك يعود للأسباب التالية:

- طلب العراق من الكويت سنة 1984 ليس استرجاع جزيرة وربة وبوبيان لاستئجارهما لكن الكويت رفضت هذه المطالب، وبعد إعلان الهدنة مع إيران فإن العراق أصبح أكثر إلحاحا على الكويت في جملة من الطلبات تتعلق بالديون والبترول والمسالة الحدودية الدولية والجزيرتين.

[1] عزام محجوب، محمد النحال، حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ص 87.

[2] هشام عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 40.

– في بداية عام 1990 دخل العراق في مفاوضات سرية مع إيران قادها نائب رئيس وزراء العراق طارق عزيز لأجل تطبيع العلاقات بينهما، وتصفية أثار حرب الخليج الأولى، تمهيدا لحرب الخليج الثانية، لأن العراق بهذه المفاوضات مع إيران أراد مقايضة طلباته في شط العرب باسترداد الكويت كاملة أو على الأقل جزيرتي وربة وبوبيان[1].

ولقد واجهت الكويت تحديا أراد القضاء عليها من قواعدها واستمر هذا التحدي سبع أشهر وتزيد، فلا تزال أثاره قائمة لأن جو الكويت مليء بسحب الدخان الناجمة عن أبار النفط المحترقة[2].

– إعلان الرئيس العراقي الحرب في مؤتمر القمة العربية في بغداد على مسؤولي النفط، ففي جلسة مغلقة وأمام الزعماء العرب، قال صدام حسين: "إن الحرب تحصل أحيانا بالجنود ويحصل الإيذاء بالتفجيرات وبالقتل، ومحاولات الانقلاب والاقتصاد"، وكان الرئيس العراقي يقصد بالحرب الاقتصادية، خفض أسعار النفط بسبب عدم التزام بعض الدول العربية بمقررات منظمة أوبك، وقام بتحديد الخصم باتهامه لحكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الكويت بإغراق سوق النفط العالمية[3].

في هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت، في عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك بمبررات واهية في عام 1987 كان سعر النفط 18 دولار للبرميل، وخسارة الدول العربية خلال هذه الفترة من 1987–1990 فأدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا.

[1] محمد قجالي، مرجع سابق، ص 76.

[2] علي بن إبراهيم النملة، الصراع العربي في الكويت فرض الأفكار قسرا، مكتبة العبيكان، الرياض، 1994، ص 21.

[3] رضا هلال، الصراع على الكويت مسالة الامن والثورة، دار الجيل، بيروت، 1991، ص 69.

– إن معدل إنتاج الدول العربية للنفط هو 14 مليون برميل يوميا، وأن تدهور الأسعار في الفترة الواقعة بين 1981–1990 قد أدى إلى خسارة الدول العربية 500 مليار بحيث كانت حصة العراق منها خسارة 89 مليار دولار، ولو أن العرب جميعا لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدما هائلا في التنمية القومية.

– إن نقص دولار واحد من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنويا وان السعر انخفض بسبب سياسة حكومتي الكويت والإمارات، كأن العراقي يعاني من ضائقة مالية خاصة بعد التكاليف الباهظة وحربه مع الإيران[1].

كما تعتبر أزمة الخليج بحق الفتنة الكبرى الثانية في التاريخ العربي الإسلامي، التي بدأت فصولها في 2 أوت 1990 وانتهت آخر فصولها العلنية بانهزام قوات العراق 28 فيفري 1991[2].

[1] بيار سالينجر اريك لوران، مرجع سابق، ص 281.

[2] محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، دار الساقي، لبنان، 1994، ص 09.

الخاتمة

الخاتمة:

في الأخير نستخلص من خلال دراسة موضوع النفط في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أن النفط يعتبر مادة أولية في حياة بشر كفرد أو الإنسانية كمجموعة، فالنفط سلعة استراتيجية نظرا لأهميتها على جميع الأصعدة فهي وتتركز أهم احتياطاته في المنطقة العربية.

بحيث سعت الدول الغربية على استحواذ على النفط بشتى الطرق والأساليب ليصبح موردا لهم، و ذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي كان لها دور في إكتشاف النفط العربي، عن طريق عمليات التمويل والنقل والاستخراج والتكرير والتسويق، وذلك نتيجة الأهمية التي يتصدرها النفط في قائمة مصادر الطاقة الطبيعية، ووجود العلاقات بين الدول العربية المنتجة للنفط والشركات الغربية أدى بضرورةّ إلى التنافس على النفط، وذلك من خلال الاستثمار والإنتاج والأسعار التي أثرت على النفط العربي، لأنه يشكل عصب الاقتصاد والمحرك الأساسي لكافة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لكل الدول، نظرا لمحدودية مصادر الطاقة الأخرى سواء من حيث تواجدها أو استخدامها، ولتلك الأهمية البالغة للنفط فقد أعطى اهتماما كبيرا في الكثير من الدول المنتجة للنفط.

كما يعتبر النفط الرافد الأساسي لاقتصاد وخزينة بعض الدول، فلجأت إلى استراتيجيات وخطط عسكرية ضمن دوائر السياسية والاقتصاد للقوى العظمى، بهدف ضمان تدفق هذا المصدر من مصادر الطاقة، لذلك عملت بعض البلدان لاستغلال الفرص أحسن استغلالا فاستطاعت من خلالها أن تدير الإنتاج النفطي وتحوله إلى نعمة يستفيد منه أفراد المجتمع بمختلف شرائحه من خلال استخدام العوائد النفطية في مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وانعكس ذلك على البلاد العربية خاصة دول الخليج التي أصبحت تحضي بتقدم اجتماعي في مجالات الصحة والتعليم، كما ارتفاع مستوى دخل الفرد بالإضافة إلى البنية التحتية، مما انعكست على المشاريع الاقتصادية وتوظيف العوائد في مجالات الزراعة وتطويره في البلاد

الخاتمة:

العربية سواء الإفريقية والآسيوية والخدمات والصناعات النفطية المختلفة كالتحويلية والتكريرية وغيرها، كل هذا ساهم في زيادة الإنتاج وتطوير الصناعة النفطية في البلاد العربية زيادة الاستثمار الأجنبي والعربي النفطي.

ونظرا لأهمية النفط على الساحة العالمية أصبح محل للأطماع الغربية التي أفرزت صراعات وحروبا دارت بين الدول المنتجة والمستهلكة، لأن العرب كانت محل الثروة النفطية وعليه واستطاعوا أن يجعلوا من النفط سلاحا استراتيجيا فعالا لخدمة جميع قضاياهم.

ومن هنا يمكن استنتاج ما يلي:

– أن النفط يعتبر مورد اقتصادي للدول العربية، وذلك من خلال أنه يؤثر على الدول التي تنتجه أو المستهلكة بإيجاب أو بسلب، له فنجد مثلا استغلال وجود النفط وتطويره من طرف الدول العربية والغربية ذلك بإنتهاج سياسات جديدة تطمح لتحقيق الصدارة على مستوى العالم.

– لقد استخدم النفط كسلاح للسيطرة على الاقتصاد والسياسة، بحيث أن الدول العربية استخدمته لكي تعيد هيبتها وسيطرتها على ثرواتها الباطنية فالجزائر والعراق مثلا محاولة الاستفادة من الثروة النفطية للضغط على الدول الأوروبية ومحاولة زيادة في انتاجها الاقتصادي والتقدم في مجال السياسة.

– يلعب البترول دور مهم وأساسي على مستوى الاقتصاد، وذلك من خلال التحكم في أسعاره، وكل هذا يهدف إلى توفير عائدات يستفاد منها في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

– يعرف النفط على أنه نقمة على بعض البلدان وذلك بدليل وجود الحروب والصراعات النفطية ومن بين الدول العربية التي شهدت حروب عديدة من أجل السيطرة على البترول من طرف الدول الغربية فمثلا العراق وحروبها مع أمريكا من أجل السيطرة على الثروة النفطية التي تمتلكها العراق، إضافة الى ليبيا والسعودية التي استغلت النفط لخدمة مصالحها وتعاونت مع الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، مع العلم أن الدول الغربية قامت باستخدام شركاتها المختلفة ومتعددة التخصصات فضلا عن استخدام أسلوب الجوسسة والدعاية المغرضة.

الخاتمة:

– لقد كان النفط السبب في ركود بعض الدول العربية وذلك من خلال اعتمادها على النفط فقط وتصديره إلى الدول الأوروبية، مما أدى إلى وجود العديد من المشاكل على مختلف المستويات، فالجزائر على سبيل المثال تعمل تصدير النفط إلى البلدان الغربية من أجل تحويله وتصنيعه إلى مواد أخرى مثل وقود الغاز، والصناعة البيتروكيميائية وإعادة توجيهه للجزائر في شكله النهائي، وهذا ما جعل دول الأوروبية تستفاد من النفط العربي كونها تستورده نفط خام بسعر أقل لتعيد تصنيعه وإعادة تصديره لدول العربية بسعر مضاعف.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: خريطة تمثل حقول النفط في العراق

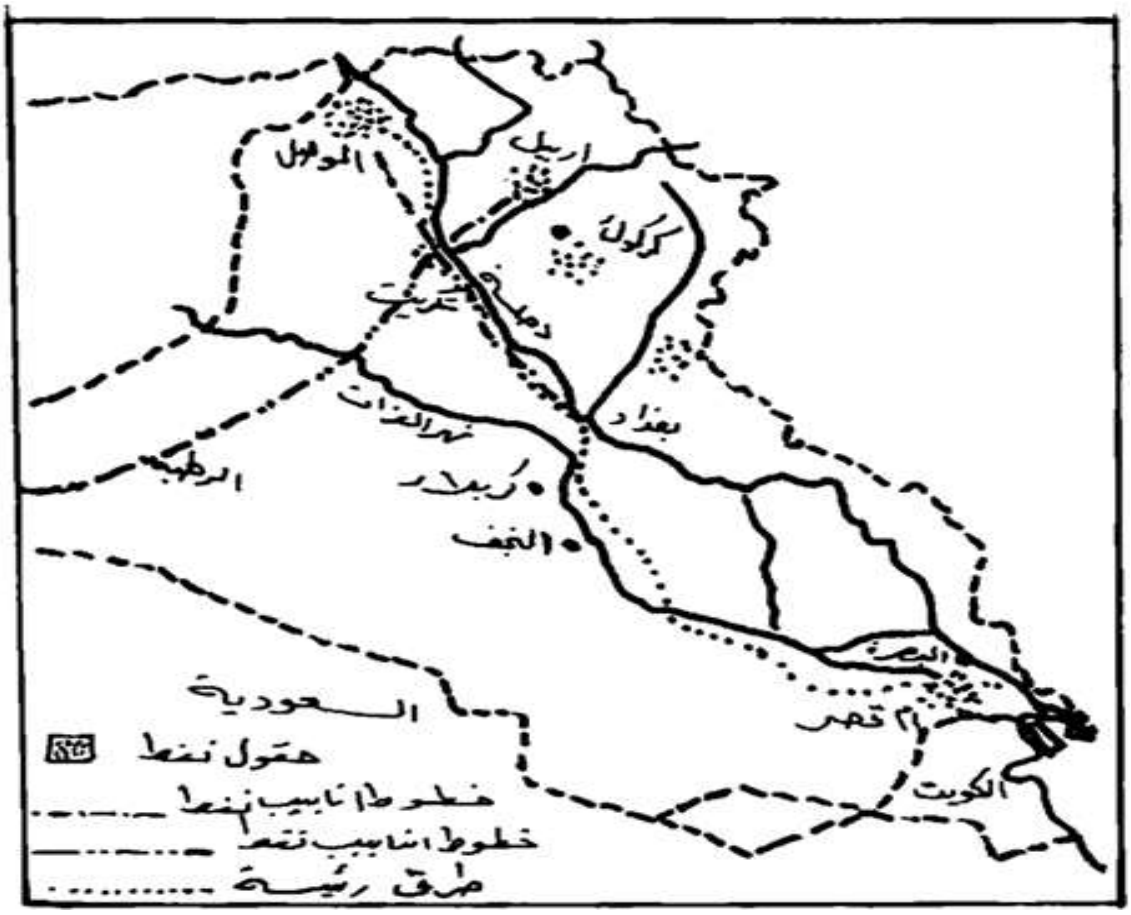

المصدر: عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون مرجع سابق ص183.

الملاحق:

الملحق رقم 02: خريطة تمثل حقول البترول في المملكة العربية السعودية

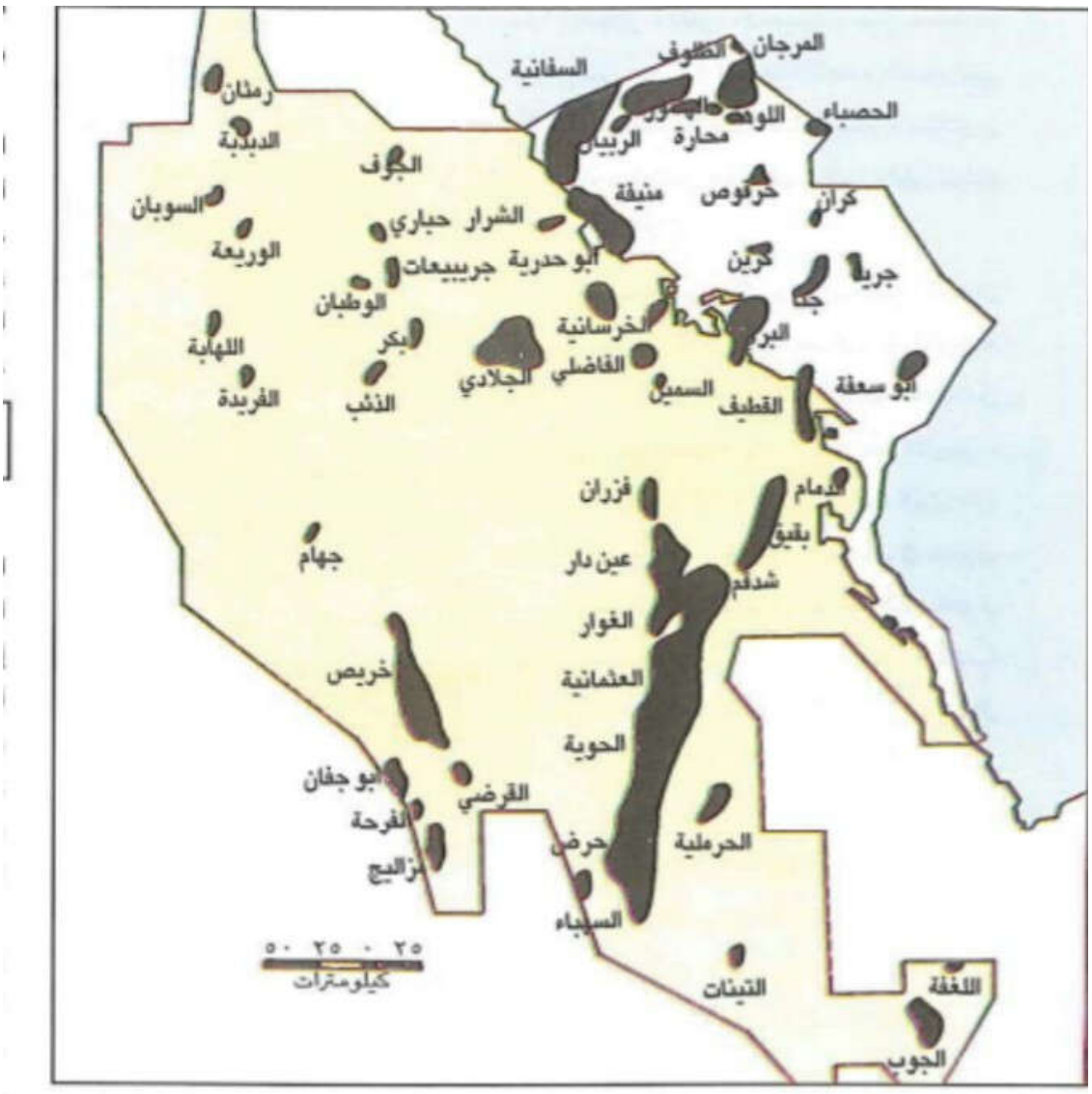

المصدر: عبد العزيز اللعبون، "**قصة النفط في المملكة**"، مجلة العلوم التقنية ، العدد 27 ، ديسمبر 1993م، ص 27

.

الملاحق:

شكل رقم 03: خريطة تمثل حقول النفط في الجزائر

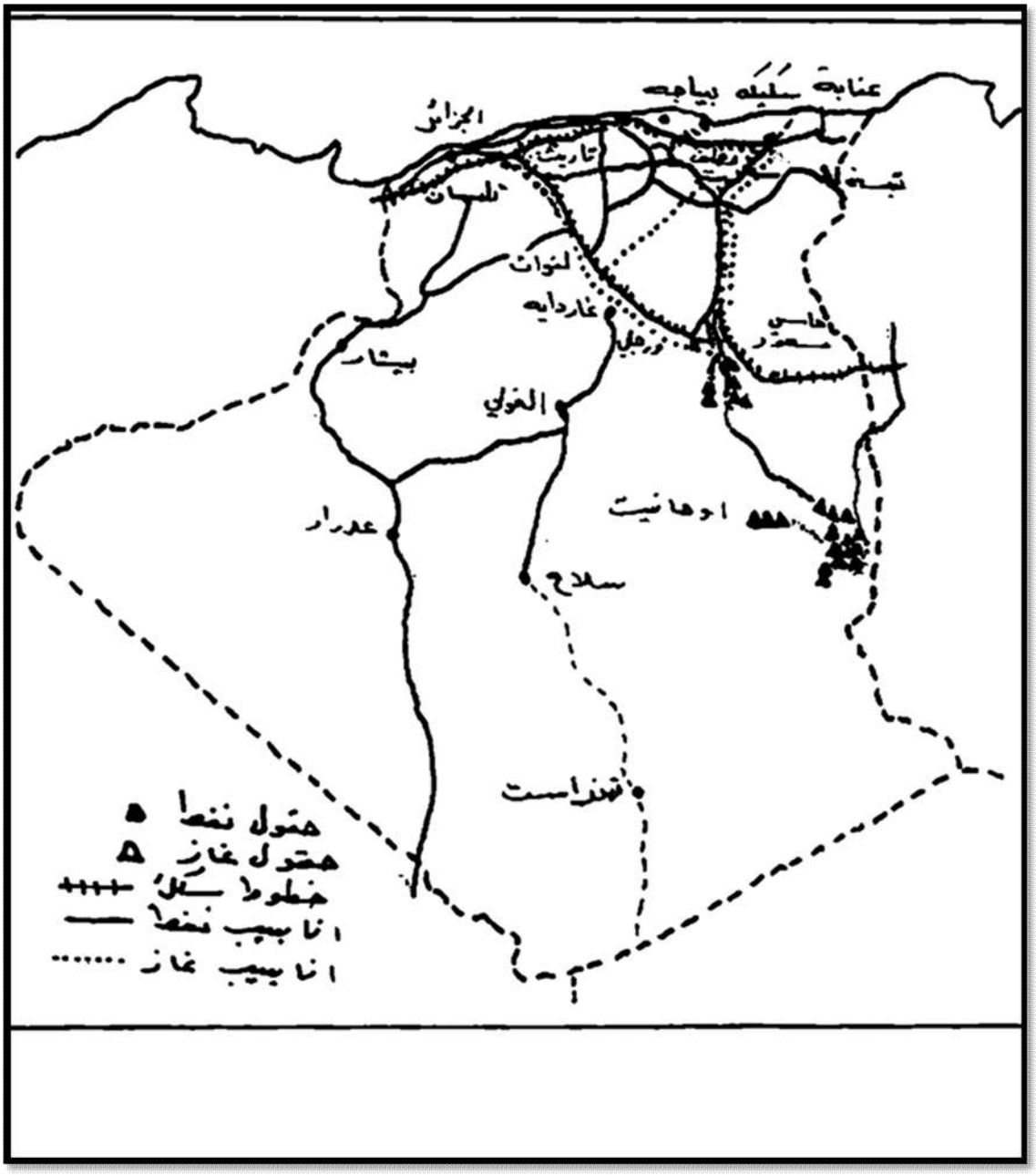

المصدر: عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون مرجع سابق، ص188.

جدول رقم06: يمثل إنتاج النفط الخام في الدول العربية (1950-2000) (ألف برميل /يوم).

الدول الأسيوية	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000
البحرين	***	***	***	110	114	93.00	85.4	76.1
العراق	1312	1.548.6	2.261.2	2.646.2	1200	2.112.6	736.9	2.810.0
الكويت	2360.0	2.989.6	2.084.2	1.663.7	900	858.6	2.006.6	1.996.1
سلطنة عمان	***	***	***	282	498	685	848.1	898.7
قطر	1218.8	362.4	437.6	471.4	300	405.6	389.8	648.2
السعودية	2.250	3.799.1	7.075.4	9.900.5	2500	6.412.5	8.023.4	648.2
سوريا	***	***	***	164	178	388	622.8	529.1
الإمارات	282.2	779.6	1.663.8	1.701.9	1050	1.762.6	2.148.0	2.174.7
اليمن	***	***	***	***	***	193	340.3	444.2
الدول العربية الإفريقية	**1965**	**1976**	**1975**	**1980**	**1985**	**1990**	**1995**	**2000**
مصر	***	***	223	595	887	873	892.9	695
الجزائر	558.7	1.029.1	9826	1.019.9	600	783.5	752.5	796
ليبيا	2.32	3.318	1.479.8	1.831.6	1100	1.389.1	1.399.0	1.347.2
المغرب	***	***	***	1	1	36	1	30
مجموع الدول العربية	**5965.95**	**1154.6844**	**16501.1644**	**1642.638**	**9328**	**3538.3768**	**4683.277**	**4774.5273**

إجمالي انتاج الدول العربية الأسيوية	5157.25	1150.3373	450.6846	1043.311	6740	2583.4877	8640.677	3251.4808
إجمالي إنتاج الدول العربية الإفريقية	790.7	4.3471	10050.4798	598.8515	2687	1647.799	1746.799	1522.3472

مجموع اجمالي انتاج الدول العربية الاسيوية: 29017,2284

امجموع إجمالي إنتاج الدول الافريقية الإفريقية:10048,3236

المصادر المعتمدة في انجاز الملحق:

- OPEP, Annual Statistical Bulletin 1999p54.
- OPEP, Annual Statistical Bulletin 2000p58-65.
- OPEP, Annual Statistical Bulletin 2019p31.
- OPEC in Shle oil world Springer, londor, 2015p38, 48.

- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018 ص40.

OPEP, Annual Statistical Bulletin 2008p25.

جدول رقم07: يمثل تطور أسعار النفط الخام في البلاد العربية: (1970-2000).

السنة	السعر الإسمي
1970	2.1
1971	2.6
1972	2.8
1973	3.1
1974	10.4
1975	10.4
1976	11.6
1977	12.6
1978	12.9
1979	29.2
1980	36.0
1981	34.2
1982	31.7
1983	30.1
1984	28.1
1985	27.5
1986	13.0
1987	17.7
1988	14.2
1989	17.3

1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر:

1 جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

جدول رقم 08: مداخيل النفط في الدول العربية (1950-2000) مليون دولار

الدول الأسيوية	1980	1985	1990	1995	2000
الكويت	6.533	6.005	3.972	8.373	8.600
العراق	8.707	10.5556	6.526	655	11.153
البحرين	48	42	209	1.854	238
سوريا	164	178	11	2.600	3.305
عمان	282	498	685	6.150	***
السعودية	30.162	23.623	24.069	28.091	36.937
الإمارات	8.631	6.537	14.199	4.750	38275
اليمن	***	***	40	1.400	***
قطر	1.423	1.139	1.685	3.398	11.153
الدول الإفريقية	1980	1985	1990	1995	2000
تونس	***	***	9.40	100	24
الجزائر	10.559	9.841	9.780	10.250	9.201
مصر	595	887	873	920	***
ليبيا	6.777	4.101	1397.808	7.700	7.744
مجموع الدول الآسيوية	549.456	765.86	994.479	711,543	38584.148
مجموع الدول الإفريقية	612.336	900.942	228.9988	131,3	40.945

مجموع مداخيل الدول العربية الاسيوية: 3020.4459

مجموع مداخيل الدول العربية افريقية: 3975.511

المصادر:

- عبد الناصر، هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 2002م، ص686

.OPEP, Annual Statistical Bulletin 1990 p8

OPEP, Annual Statistical Bulletin 2000 p 6.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر المراجع:

كتب باللغة العربية

1- أمين شاكر وآخرون، البترول والسياسية العربية، دار المعارف، مصر، (د، س).

2- إيهاب صلاح الدين، الطاقة وتحديات المستقبل، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1994.

3- بيار سالينجر إريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط11، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، لبنان، 1993.

4- بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطرة وتحدياته، دار ناراس للطباعة والنشر، أرابيل، العراق، 2006.

5- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، (د، د)، (د، ب)، 1997.

6- حاتم القريشي، اقتصادية النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق ،2020.

7- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، (د، س).

8- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان، للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

9- حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، بغداد ،1968.

10- حسن لطيف كاظم الزبيدي، هيثم عبد الله سليمان وآخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال لأمريكي، مركز العراق للدارسات، العراق ،2007.

11- حسن يوسف اللموشي، السعودية مملكة ونفط، المركز العربي للنشر والتوزيع، باريس، 1982

12- حسين عبد الله، إتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط، المكتبة الاكاديمية، مصر،2012.

13- خطاب صكار العاني، نوري خليل برازي، جغرافية العراق، المكتبة الوطنية، بغداد، 1979.

14- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ج1، دار الملاين، لبنان، 1992.

15- راشد البروي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953.

16- رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، دار الجيل، بيروت، 1991.

17- روبرات سيلتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوي العالمية، تر محمد فتحي خضر، موسسة هندوي لتعليم والثقافة، مصر،2016.

18- ريفيينو ووتش، الرقابة على النفط، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك ،2005.

19- سماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط، تر سمير سعد، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1994.

20- سمير شما، بترول الكويت حاضره ومستقبله، ج1، مطابع ابن زيدون، دمشق ،1959.

21- شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953 -1970، معهد الإنماء العربي، لبنان ،1985.

22- صفاء كاظم عباس، تأميم النفط العرقي، دار الطليعة، بيروت (د-س).

23- طلال محمد نور عطار، قصة إكشاف النفط في المملكة العربية السعودية، منتدى سور الأمريكية، الرياض، 2002.

24- طلعة مسلم، الوحدة عسكريا مشاركة الجيوش العربية في حرب أكتوبر1973، منشورات الطليعة، تونس، 1998.

25- عادل إبراهيم محمد، تاج الدين السير عثمان الحاج، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، 2006.

26- عاطف سليمان، إسرائيل والنفط، مركز الأبحاث، بيروت ،1968.

27- عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات،2008.

28- عاطف سليمان، النفط العربي كسلاح في معركنا القومية، منشورات الطليعة، تونس، 1987.

29- عبد الحي يحي زلوم، مستقبل البترول في كزينو العولمة، د- د، د- ب، د- س.

30- عبد الرحمن حميدة، جغرافية الوطن العربي، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1997.

31- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، 1978.

32- عبد الوهاب قصاب، الحرب العراقية الإيرانية، 1980-1988، المركز العربي لأبحاث والدراسة السياسات، قطر، 2014.

33- عزام محجوب، مجمد النحال، حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، النشر والتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس

34- على ابن إبراهيم النملة، الصراع العربي في الكويت فرض الأفكار قسرا، مكتبة العبيكان، الرياض، 1994.

35- علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز الدارسات والوحدة العربية، لبنان،1991.

36- فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر،2006.

37- فول مولاي المهدي، حرب البترول العالمية الأثار الاقتصادية والجيوستراتيجية، نورنش، (د، ب).

38- فياض حمزة رملي، الرقابة الحكومية على انتاج النفط، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.

39- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

40- الكسندربريماكوف، النفط شرق الأوسط والاحتكارات الدولية، تر بسام خليل، بيروت،1984.

41- كولن كامبيل، وآخرون، نهاية عصر البترول، عالم المعرفة، الكويت، 2004.

42- لوارم جيمس، حقوق السيطرة النفط وال (لا)امن في السودان معهد الدراسة العالي للدارسات الدولية والتنمية، جنيف، .2015

42- إبراهيم السقا، استخدام العوائد النفطية: حالة الكويت المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد33، 2009.

43- محمد أبو سمرة، أسرار الحرب الامريكية، على العراق، د، د، د، ب، د، س.

44- محمد أزهر السماك، واخرون، جغرافية النفط والطاقة، دار الكتاب، جامعة الموصل.

45- محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت وردود الفعل العربية على الغزو وماتلاه، دار الساقي، لبنان، 1994.

46- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة ،1982، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

47- محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، كتب رياض الريس، بيروت ،2007.

48- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين للدارسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت،1998.

49- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992

50- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار السلام، سوريا، 2010.

51- محمد سعيد العزيز، الاقتصاد العراقي (نفط، تنمية، حرب، تدمير، أفاق،1950-2010، دار الكنوز، لبنان ،1995.

52- محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، دار المعرفة، دمشق، (د، س).

53- محمد طه قضية النفط العراقي مطبعة الزهراء، بغداد، 1952.

54- محمد فوزي، حرب أكتوبر عام 1973دراسة ودروس، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1989

55- محمد محمود الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية لدول الجوار199-1911، مركز البحوث والدارسات الكويتية الكويت ،2011.

56- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ج2، المجلد4، مكتبة وهبة، القاهرة، 2005.

57- محمود شاكر، شبه جزيرة العرب، البحرين، الاحساء، الكويت، قطر، المكتب الإسلامي، بيروت، 1981.

58- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.

59- مختار على أبو ربيدة، محاسبة النفط أصولها العلمية وتطبيقاتها، الشركة الدولية للطباعة، طرابلس، 2000.

60- ملكة بكر الطيار، التطور الاقتصادية والاجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدارسات العربي، الأوربي، باريس، 1997.

61- نبيل جعفر الرضا، اقتصاد النفط، د، د، د، ب، د، س.

62- هاري سانت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة: عوض البادي، مكتبة العبيكان، الرياض 1421.

63- هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان ،2006.

64- هشام عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1991.

65- يوسف خطار الحلو، نفطنا السليب، دار الفكر الجديد (د، ب) ،1954.

66- يوسف عبد المعطي، الكويت بعيون الاخرين ملامح من حياة مجتمع الكويت، خصائصه قبل النفط، مركز البحوث والدارسات الكويتية، الكويت، 2002.

67- يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول، دار المعارف، مصر، 1950.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Francisca, oil poitics a modern history of petroleum, ibtauris, the united statites of ameraica and incanda.

2- Amr soben algahi, oil and acnanic grauodh in egybt, Institut des - finasec basil fu lihoun sheffied busines school sheffield united kingdom, basil fulethan

1- المجلات والدوريات

2- بلقة براهيمي، "**مكانة العربية ضمن سوق النفط العالمية**" (الحاضر، المستقبل، التحديات)، المجلة الأكاديمية للدارسات الاجتماعية (د، ع)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (ب، س).

3- بوقجان وسام، "**واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد4 ، العدد4.

4- عصام بن الشيخ، "**قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات**"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد6 جانفي، 2012

5- مخازني طيب، سنوسي بن عبو، "**أهمية الثروة النفطية الجزائرية في إقتصاد الدولي**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد وهران الجزائر، المجلد الخامس، العدد3، ديسمبر، 2019.

6- عبد العزيز اللعبون، "**قصة النفط في المملكة**"، مجلة العلوم التقنية ، العدد 27 ، ديسمبر 1993م

التقارير والمنشورات الدولية والوثائق:

1-الأمانة العامة جامعة الدول العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة.

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أخرون، التقرير الموحد لعام 2008، العدد الثامن والثلاثون، 2018.

3- الجمهورية العربية المتحدة الإقليم السورية، وزارة التخطيط، مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1960-1965، دمشق1960

4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمانة العام السنوي، صناعة تكرير النفط في العالم أكتوبر،2009.

5- النص الكامل للمفاوضات، في بيان وزارة النفط الصادرة في 17 أكتوبر 1961 عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق، النص الكامل لمحضر الاجتماعات الثلاثة التي عقدت في مقر عبد الكريم قاسم (وزارة الدفاع) بتاريخ 27ايلول و8 تشرين الثاني 1961.

باللغة الأجنبية:

1. OPEC, Annual satistical Bulletin 1999،2008,2000,2019

2. OPEC in Shle oil world springer, londor, 2015

الموسوعات:

1- كمال موريس، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجيل، بيروت، 1998.

2- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة لنشر والتوريع، الأردن، 2005.

الرسائل والأطروحات:

1- أحمد إبراهيمي شاكر زيادة، مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط، دراسة جغرافية التنمية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في، نابلس، فلسطين، 2006.

2- جميلة بنت عبد الله بن سعيد، الشركات النفط الأجنبية في عمان وامتيازها (1945-1967)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة قابوس، عمان ،2011.

3- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2008.

4- خميسة عقابي، النفط في العلاقات الامريكية-العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

5- خيضر محمد الكريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014.

6- زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2017.

7- شكاكطة عبد الكريم، منظمة الأوبك في سياسات الطاقة العالمية من 1973-2014 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.

8- عبد الرزاق حمزة، سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استغلال الثروة البترولية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2019.

9- عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات، النفط الغاز الطبيعي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

10- ماضي محمد، تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2016.

11- مثني مشعان خلف المزروعي، النفط العربي دراسة في الجغرافيا السياسية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية تربية، قسم الجغرافيا، 2009.

12- محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية الأمريكية (1964-1975) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،2002.

13- ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والأفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015 أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، ص 177.

14- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

15- ياسر عامر حسان، الأثار القانونية لعقد الخدمة النفطي (التطوير والانتاج) بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة، رسالة ماجستير، جامعة شرق أوسط، 2007.

فهرس الجداول، الخرائط والصور

فهرس الخرائط :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة تمثل حقول النفط في العراق	89
02	خريطة تمثل حقول النفط في مملكة العربية السعودية	90
03	خريطة تمثل حقول النفط في الجزائر	91

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح التطور التاريخي الاكتشاف النفط في البلدان العربية الأسيوية	15
02	يوضح التطور التاريخي الاكتشاف في البلدان الافريقية العربية.	23
03	الإستثمار النفطي في سوريا(1960-1965).	58
04	يمثل استثمارات الدول العربية في قطاع النفط.	61
06	يمثل إنتاج النفط الخام في الدول العربية لمدة (1950-2000).	92
07	يمثل تطور أسعار النفط في البلاد العربية: من(1970-2000).	94
08	مداخيل النفط في الدول العربية المدة (1950-2000).	96

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
إهداء	**I**
شكر والعرفان	**II**
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: اكتشاف النفط وبداية استغلاله في البلاد العربية	**2-37**
أولا: اكتشافات الأولى للنفط العربي	**2**
1-1- اكتشاف النفط في البلدان العربية الآسيوية.	**2**
1-2- اكتشاف النفط في البلدان العربية الإفريقية.	**16**
ثانيا: دور الشركات الغربية في إكتشاف النفط العربي وبدايات إستخراجه.	**24**
1-1- شركة ستاندرد أويل.	**24**
1-2- التنافس بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية.	**24**
1-3- تسوية المصالح البريطانية الأمريكية.	**27**
1-4- الكارتل وبداية إستغلال النفط العربي.	**29**
ثالثا: خصائص النفط العربي وأهميته.	**31**
1-1- خصائص النفط العربي.	**31**
1-2- أهمية النفط في الوطن العربي.	**34**

فهرس الموضوعات:

الفصل الثاني: تطور الصناعة النفطية في البلاد العربية.	**61-38**
أولا: طبيعة علاقات الإنتاج بين البلدان العربية والشركات النفطية الكبري	**39**
1-1- عقود الإمتياز التقليدية الاتفاقيات الاحتكارية	**39**
1-2- عقود المشاركة بين الدول المنتجة العربية والشركات الأجنبية.	**40**
1-3- إتفاقيات التنقيب عن النفط (إتفاقيات الإقتسام النسبي)	**43**
ثانيا: التأميمات وإستعادة السيادة على الثروات.	**45**
1-1- سياسة تأميم النفط ودوافعه.	**45**
1-2- تجارب التأميم في الوطن العربي.	**47**
ثالثا: تطــور الإستثمارات في القطاع النفطي العربي.	**56**
1-1- الاستثمار النفطي في قطاع الصناعة.	**56**
1-2- الاستثمار النفطي في الاكتشاف وتطوير النفط.	**58**
1-3- الاستثمار النفطي في صناعة التكرير	**60**
الفصل الثالث: عائدات القطاع النفطي وإنعكاساته على البلاد العربية	**63**
1-1- تطور إنتاج النفط في الوطن العربي.	**63**
1-2- تطور أسعار النفط في الدول العربية.	**64**
1-3- المداخيل النفطية في الوطن العربي	**66**
ثانيا: العائدات النفطية ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في	**83-67**

فهرس الموضوعات:

البلاد العربية.	
1-1- عوائد النفط في البلاد العربية.	**67**
1-2- العوائد النفطية ومشاريع التنمية الاقتصادية.	**69**
1-3- العوائد النفطية ومشاريع التنمية الاجتماعية.	**74**
ثالثا: الصراعات والحروب المرتبطة بالنفط.	**77**
1- النفط وحرب أكتوبر 1973.	**77**
2- النفط والصراع العراقي الإيراني.	**79**
3- النفط وحرب الخليج الثانية.	**81**
خاتمة	**87-85**
الملاحق	**96-89**
قاتمة المصادر والمراجع	**106-98**
فهرس الجداول،الصور والخرائط	**108**
فهرس الموضوعات	**112-110**
ملخص الدراسة	/

الملخص:

تعالج هذه المذكرة البحثية موضوع النفط في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين وذلك استنادا إلى واقع الدول العربية وما أفرزه النفط من متناقضات ومشاكل على المستوى المحلي والدولي والعالمي، بحيث عملت الدول الأجنبية على التدخل من أجل ضمان استمرارها ووجودها وخدمة مصالحها في المنطقة، وذلك نظرا لأهمية النفط كونه مصدر أساسي للدخل الدول التي تعمل على إنتاجه، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة تطور اكتشاف النفط في البلاد العربية وعلاقاتها بالشركات الأجنبية المستخرجة للنفط في البلاد العربية خاصة الدول التي لها منابع نفط وفيرة ومهمة ومنه النفط مهم لسياسات العالمية ونشاطها، وذلك من أولى عمليات النفط الاستخراجية إلى غاية وصوله إلى المستهلكين من خلال الاستثمار والعوائد النفطية التي بدورها ساهمت في تنمية وتطور البلاد العربية من خلال مشاريع، كما كان للنفط دور في الصراع العربي مع الدول الأجنبية كونها تسعى لسيطرة عليه .

الكلمات المفتاحية: النفط –الشركات النفطية –الاستثمار النفطي– الصناعة النفطية– التنمية – العوائد النفط –حروب النفط .

Summary:

This research note deals with oil in the Arab country during the second half of the twentieth century, based on the reality of the Arab states and the contradictions and problems created by oil at the domestic, international and global levels.

Foreign states have intervened in order to ensure their viability and existence and to serve their interest in the region, given the importance of oil as a primary source of income for the countries that produce it, the purpose of this study is to learn about the evolution of oil discovery in Arab countries and their relations with foreign oil mining companies in Arab counters, particularly countries with abundant and important sources of oil, this is one of the first operations of extractive oil to reach consumers through investment and oil revenues that have contributed to the development and development of Arab countries through projects oil has also played a role in the Arab conflict with foreign countries by seeking to control it.

Keywords : oil – oil companies- oil investment- oil Industries- development– oil revenues – oil wars